# **دراسة الأداء وتقييم المصارف في العراق**

**دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف العراقية الخاصة والحكومية**

‏1443

ملاك عبد الواحد رحيم الحجيمي

دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف العراقية الخاصة والحكومية

‏24‏/03‏/1443

**جمهورية العراق**

**وزارة التربية والبحث العلمي**

**جامعة ذي قار - كلية الإدارة والاقتصاد**

****

**قسم إدارة إعمال**

**دراسة الأداء وتقييم المصارف في العراق**

دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف العراقية الخاصة

والحكومية

للمدة (2018-2015)

بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة ذي قار

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكلريوس في ادارة الاعمال

تقدمت به

ملاك عبد الواحد رحيم الحجيمي

بأشراف

الدكتور عبد الهادي رشغ الركابي

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم

سورة طه

الآية 114

الاهداء

إلى معلم البشرية و هاديها ... النور المبين الذي بدد الظلام حبيبنا و حبیب الله ... راجين منه ان يجمعنا و إياه في يوم لقياه خاتم الأنبياء الرسول الأعظم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم )

للأكرم منا جميعا۔۔۔. شهداء الأمة الإسلامية "شهداء تشرين"

إلى بهجة القلب و النجمة التي تلمع في ليل همي ...الملاك الساهر التي تحن عليّ بأنفاس العبير و تقف على باب فردوسي ... التي علمتني أن فلسفة الدنيا تبنى التضحيات و الفداء ... نبع الحنان و المحبة و العطاء الكلمة الأولى ...أمي

والى من كان له الفضل علي والدي العزيز

و لمن أمدني بالإصرار على مواصلة التعلم لمن ساعدني في انجاز هذه الدراسة استاذي العزيز الدكتور عبد الهادي رشغ ألركابي

إلى أعز من في قلبي........... اخوتي الاعزاء

لهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

**شكروتقدير**

بعد شكر الله شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه وكرمه الذي أحاطني به ورعايته في إنجاز هذه الدراسة وما توفيقي إلا بالله و الصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه و من والاه. لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل على، وكان عونا لي في إنجاز هذه للدراسة، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الهادي رشغ الركابي

كما اتقدم بالشكر الى اخي و سندي بهجت لما قدمه لي من الدعم النفسي والمادي الذي أتاح لي فرصة القيـام بهـذه الدراسـة

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى اخواتي اضواء و شروق و نور اللواتي أمدتني بالكثير من المراجع المتخصصة

جزى الله الجميع خير الجزاء وجعل عملهم خالصا لوجهه، وجعله في ميزان حسناتهم يوم القيامة انه على ذلك لقدير، و بالإجابة جدير

**دراسة الأداء وتقييم المصارف في العراق**

دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف العراقية الخاصة و الحكومية

المستخلص

ونظرا لتكرار وتعاقب حدوث الأزمات المالية ولثبوت العلاقة السببية بين تلك الأزمات وبين الأداء المتعثر والمتراجع واللا مسؤول أو المتهور أحيانا للعديد من المصارف العراقية ازدادت وتعاظمت أهمية نوعية الأداء المصرفي بناءا على الحاجة الملحة لمعرفة طبيعة ومستوى الأداء المصرفي كقطاع وكمؤسسات ماليه مصرفيه من جهة ولتحجيم ومعالجة الأداء السلبي لبعض المصارف واتجاهها غير المحسوب نحو المخاطرة والذي يشكل خطرا فعليا على الاقتصاد بأكمله من خلال تسببه في حدوث تلك الازمات المالية من جهة أخرى .

وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي محور اهتمام بحثنا هذا ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف في الربحية والسيولة والأمان أو السلامة المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل كلفة ممكنة . ولان النظم التقليدية المعروفة في تقييم الأداء لها محدداتها المعروفة وهي قاصرة على إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف شاملة تغطي مجالات وعمليات المصرف كاملة وتعتمد على التحليل الكمي دون النوعي .

مقدمة الإدراك شخصت مشكلة البحث بأن النظم التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العراقية قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات النظم الرقابية الدولية الموحدة للمصارف المعاصرة ، فاستهدف البحث تطبيق نظام تقييم معاصر يتصف بالشمولية ويمكن تطبيقه بشكل موحد وهو نظام( CAMELS) ويشير كل حرف من حروفه الستة إلى عناصره وهي :

( كفاية رأس المـــال Capital adequacy ، جودة الأصول Asset quality ، الإدارةManagement quality ، الربحية Earnings ، السيولة Liquidity ومخاطر السوق( Sensitivity to Market Risk )

وهي مقاييس ملخصة للمعلومات الإشرافية لمؤشرات كمية ونوعية غرضها تقييم المصرف بطريقة شاملة وموحدة وسيساعد تطبيق هذا النظام على تحديد نقاط ضعف المصرف المالية والتشغيلية والإدارية ومما يتطلب من توجيه انتباه رقابي خاص لتدخل الإدارة المصرفية والسلطات الإشرافية لمعالجة ما يهدد السلامة المالية للمصرف ودرء المخاطر المتنوعة حيث إن تحليل الأداء المصرفي بعناصره الأساسية والعلاقات الضرورية بينها لا يمكن حصره بمقاربة دون أخرى بل ينهل من المعرفة الاقتصادية والإدارة المالية والمحاسبة والإحصاء ويتنوع ويستجيب للمستحدث

مقدمة :

لايختلف اثنان على أهمية المال في المجتمعات كافه على اختلاف طبيعتها وتوجهاتها وتطلعاتها وخلفياتها الثقافية مثلما لا يختلفان على أهمية تدفقات الأموال وأسواقها وأماكن تجمعها التي منها أسواق المال والمؤسسات المالية التي تعد من أهمها المؤسسات ألمصرفيه (المصارف أو البنوك) كونها تمثل أهم مركزاً لاستقطاب وجمع الأموال، بل والاهم من هذا أنها تعد من أهم مصادر توليد الأموال في الاقتصاد الوطني ككل. ومن هنا جاءت أهمية المؤسسات المصرفية وأثرها الفاعل والملموس في الاقتصاد بشكل عام وفي المؤسسات أو الوحدات الاقتصادي الأخرى بشكل خاص، إذ انه لابد لها من إن تؤثر بشكل أو بآخر في الوحدات الاقتصادية الأخرى ولايهمنا هنا إن كان هذا التأثير مباشرا أم غير مباشرا بقدر اهتمامنا بفاعلية ووقع هذا التأثير كونها تتعامل بأهم عنصر من عناصر الاقتصاد إلا وهو النقد ومكافئاته لاسيما أنها تساهم في توليد هذا العنصر - كما أسلفنا . وانطلاقا مما سبق تبرز أهمية بل وضرورة تقييم كفاءة أداء القطاع المصرفي من حيث عمله وتصرفاته وتوجهاته من خلال تقييم أداء المصارف كافه سواء التابعة للقطاع العام اوالحكومية منها أم المملوكة من القطاع الخاص أو الأهلية كلا أو جزءا، ويتم هذا التقييم من خلال مجموعة وسائل وطرق وأساليب وتقنيات ماليه ومحاسبيه وإداريه يستخدمها القائمون على التقييم في سبيل الوصول إلى رؤية شامله عن حالة المصرف موضوع التقييم وأدائه المالي السابق عن الفترة الماضية ومحاولة استنتاج المستقبل استنادا إلى مجموعة معايير ومؤشرات ماليه وغير ماليه تكشف النقاب عن واقع حال أداء المصرف وتحاول تنبيه إدارته إلى الازمات المحتمل حدوثها للمصرف مستقبلا والتي قد يكون من شأنها وضع المصرف في أزمة ماليه حقيقية لا يحمد عقباها. و نتيجة لتزايد القلق إزاء استقرار القطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص ، سعت منظمات دولية متخصصة عديدة إلى توافر قواعد إرشادية مرجعية( Benchmark) يمكن الاهتداء بها في تقييم فعالية أنظمة المراقبة المصرفية بعد الإدراك على نطاق واسع أن نقاط الضعف في الأنظمة المصرفية كانت إحدى المسببات الرئيسة للازمات المالية في بلدان عدة خلال العقد الأخير . ونتيجة للعولمة فالأزمات المصرفية التي تحدث في وقتنا هذا تؤثر بطريقة أو أخرى وبدرجات متفاوتة على الاقتصاديات المتقدمة والناشئة أيضا ، ومع تطبيق القواعد الإرشادية والمبادئ الأساسية تبدأ بتقييم الالتزام ، فأن التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة وليس هدفاً نهائياً بحد ذاته .

**الفصل الاول**

الفصل الاول

المبحث الاول

بعض الجهود المعرفية السابقة :

في هذا المبحث يتم عرض موجز لمجموعة من الجهود المعرفية السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية ( دراسة الاداء وتقيم المصارف بالعراق ) , إذ تعد هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة لكونها وفرت معلومات مهمة وقيمة عن متغيرات البحث و إلى ماذا توصل حيث مكننا من الأنطلاق من حيث انتهى الأخرون و لذلك جرت العادة على قيام الباحثين بأستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستهم ، مع الإشارة إلى إن الباحثة لم تجد دراسة سابقة جمعت بين متغیرات دراستها الحالية و لكن هناك عددا من الدراسات تناولت جانبا من متغيرات الدراسة و من هذه الدراسات : الدراسات حول وسائل واساليب تقييم الاداء بشكل عام والاداء المصرفي بشكل خاص

|  |  |
| --- | --- |
| 1 |  |
| عنوان الدراسة | تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و  الربحية |
| عينة الدراسة | مصرف الموصل للتنمية والاستثمار |
| هدف  الدراسة | يهدف البحث الى الدخول في تفاصيل التأصــيل  العلمـي لتقييم الأداء فـي المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عمليـة التقييم واستخدامها في تقييم أداء المصرف عينة البحث |
| نتائج الدراسة | نظرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافـه عـن بـاقي الوحـدات التجارية والصناعية لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء بـاقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية بل هناك نسب خاصـة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مـع النشـاط الـذي تزاولـه هـذه المصارف |
| مدى الافادة منها | تم الافادة من الدراسة في اغناء الجانب النضري |

|  |  |
| --- | --- |
| 2 | الدكتور لطيف زيود , الدكتور ماهر الامين , منيرة المهندس |
| عنوان الدراسة | تقييم أداء المصارف باستخدام ادوات التحليل المالي |
| عينة الدراسة | المصرف الصناعي السوري |
| أهداف الدراسة | براز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام، وذلك بإعداد المؤشرات والنسب المالية البيان نقاط القوة والضعف والعديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة بالمصرف المواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه وتحديد مدى سلامة مركزه المالي، أما هدف تقويم الأداء: فهو تطوير الأداء بالمنشات المصرفية وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف الإسكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها من خلال وضع الخطط |
| نتائج الدراسة | عملية تقويم الأداء تمثل عطية البداية في الكشف عن حقيقة النشاط الإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار العاملة سابقة ، لأن إدارة المصرف تسعى جاهدة إلى تحسن نوعية خدماته لمواكبة التطورات التقنية العاملة بالمصارف المحلية الأخرى. |
| مدى الافادة منها | تم الافادة من الدراسة في اغناء الجانب النضري |

|  |  |
| --- | --- |
| 3 | Carlo Salerno |
| عنوان الدراسة | What we know about the efficiency of higher  Education institutions: The best evidence  ما نعرفه عن كفاءة مؤسسات التعليم العالي: خير دليل |
| عينة الدراسة | وزارة التعليم والثقافة والعلوم الهولندية |
| هدف الدراسة | هل هناك أي شيء يمكن تحقيقه من خلال دمج ما هو معروف عن كفاءة التعليم العالي والتفكير في أحدث ما توصل إليه العلم. ما هي الخيوط المشتركة الموجودة لربط هذه الدراسات المختلفة معًا؟ ما الذي يمكن تعلمه من خلال دراسة كيفية دراسة الكفاءة في نظام ما لم يتم تطبيقه في نظام آخر بعد؟ كيف تقارن نتائج الكفاءة من التعليم العالي في بلد ما بأخرى؟ هل من الممكن حتى رسم مثل هذه العقيدات؟ |
| نتائج الدراسة | على الرغم من أن الأدوات الرياضية والإحصائية المتاحة حاليًا مرنة بدرجة كافية لتقدير كفاءة التعليم العالي ، لا يزال هناك عدد من المشكلات اللوجستية التي تجعل من الصعب للغاية استخلاص استنتاجات معقولة حول الكفاءة حتى داخل أي نظام معين. |
| مدى الافادة منها | تم الافادة من الدراسة في اغناء الجانب النضري |

|  |  |
| --- | --- |
| 4 | دكتور جركس ربى |
| رسالة دكتوراء | دور المؤشرات في تقييم كفاءة الاداء المالي لاستثمارات المصارف الاسلامية |
| مدى الافادة | تم الافادة من الدراسة في اغناء الجانب النضري |

|  |  |
| --- | --- |
| 5 | امارة محمد يحيى عاصي |
| عنوان الدراسة | تقییم الأداء المالي للمصارف الإسلامیة |
| عينة الدراسة | البنك الإسلامي الأردني للتمویل والاستثمار |
| هدف الدراسة | یـستمد هـذا البحــث أهمیتـه مـن خــلال العمـل علــى تحلیـل واقـع وآلیــة عمـل مؤســسة مصرفیة إسلامیة )البنك الإسلامي الأردني للتمویل والاستثمار) |
| نتائج الدراسة | استخدامات الأموال( بمعدلات متضاعفة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما یشیر إلى أن المصرف الإسلامي) محل الدراسة ( قادر على تولید تدفقات نقدیة مستقبلیة ، وأنه یتمتع بكفاءة عالیة في الأداء المالي |
| مدى الفائدة منها | تم الافادة من الدراسة في اغناء الجانب النضري |

الدراسات حول النظام الموحد للتحليل والتقييم

|  |  |
| --- | --- |
| 6 | الدكتور احمد ابريهي علي |
| عنوان الدراسة | المصارف والأئتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية |
| عينة الدراسة | بعض المصارف العراقية والمصارف الدولية |
| أهمية الدراسة | التعرف على السبل الممكنة للأرتقاء بدور المصارف حجما ونوعية المنتجات المصرفية ضمن ممكنات الوضع الحالي وآفاق الأمد البعيد عبر تقصي جذور تلك المشكلة في خصائص الأقتصاد وضوابط تنظيم القطاع المالي. وبالأنسجام مع تعريف المشكلة والهدف يعرض قطاع المصارف والأئتمان الى التحليل ضمن منظومة العلاقات المالية النقدية وبيئتها الأقتصادية في العراق ، منطلقا من إفتراض ارتباطها الوثيق بحركة سعر النفط، والأنفاق الحكومي، ونمط تعامل مجتمعي مع المصارف تكشف عنه العلاقات الكمية بين الودائع واصناف القروض والموجودات الأخرى والفوائد ومصادر الدخل المصرفي ... وسواها. |
| نتائج الدراسة | ان النشاط غير الأئتماني للمصارف ومصادر الدخل من غير الفائدة تنافس الوظيفة الرئيسة للمصارف، ولا بد من ايلاء هذه المشكلة عناية اكبر مع تزايد دخل المصارف من سوق الصرف و خدمات اخرى. |
| مدى الفائدة | تم الفائدة من هذه الدراسة في اغناء الجانب النضري |

|  |  |
| --- | --- |
| 7 | دراسة بوخلخال 2021 |
| عنوان الدراسة | اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية |
| عينة الدراسة | دراسة حالة بنك الفلاحة |
| هداف الدراسة | لتأكد من وجود نظام سلیم و معافی قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد. |
| نتائج الدراسة | تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي نظريا و تطبيقيا بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها مما يؤدي إلى تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين و المساهمين على حد سواء |
| مدى الفائدة | تم الفائدة من هذه الدراسة في اغناء الجانب النضري |

|  |  |
| --- | --- |
| 8 | Uyen Dang |
| عنوان الدراسة | THE CAMEL RATING SYSTEM IN BANKING SUPERVISIONA CASE STUDY  نظام تصنيف الجمل في الرقابة المصرفية دراسة حالة |
| عينة الدراسة | لم يسمح للباحث التصريح باسم المصرف فقام بتسميته اسم "Bank X" |
| هدف الدراسة | يهدف البحث إلى تعريف القارئ بالمعرفة الأساسية حول الرقابة المصرفية ، ومنها CAMEL. إطار العمل هو المقياس الرئيسي لتقييم سلامة وسلامة البنك بشكل عام. كما يوفر أهمية نظام تصنيف CAMEL في الفحص المصرفي. |
| نتائج الدراسة | كشفت النتائج أن تصنيف CAMEL مهم للإشراف المصرفي ويحظى حاليًا بشعبية بين المنظمين في جميع أنحاء العالم. نهجها مفيد لأنه تصنيف موحد دوليًا ، ويوفر المرونة بين الفحص في الموقع وخارجه ؛ وبالتالي ، فهو النموذج السائد في تقييم أداء البنوك في AIA |
| مدى الفائدة | تم الفائدة من هذه الدراسة في اغناء الجانب النضري |

|  |  |
| --- | --- |
| 9 | زيتوني عبد القادر |
| عنوان الدراسة | دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك |
| عينة الدراسة | الجزائر |
| هدف الدراسة | هدف هذا البحث إلى دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك وخصوصا معيار camels وذلك لكشف التدهور الحاصل في أداء البنوك في وقت مبكر وكذا لإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها، ومحاولة تعزيزه، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الإقتصاد الوطني. وذلك من خلال دراسة مؤشرات الحيطة الجزئية وأعني بها مكونات معيار camels مع تبيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات لتقييم أداء البنك، هذا إلى جانب دراسة بعض المؤشرات الدولية الأخرى الخاصة بالمؤسسات الدولية |
| نتائج الدراسة | هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها وإكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى إنهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها camels إضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى للمؤسسات الدولية . |
| مدى الفائدة | تم الفائدة من هذه الدراسة في اغناء الجانب النضري |
| 10 | شاهين 2005 |
| عنوان الدراسة | أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (GAMELS) لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية |
| عينة الدراسة | دراسة حالة مصرف فلسطين |
| هدف الدراسة | بناء نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش و تطويره في مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية و كفاءة العمل الرقابي المصرفي |
| نتائج الدراسة | همية تطبيق نظام camels في تسليط الضوء على نقاط القوة و الضعف في أنظمة العمل المصرفية نظريا و تطبيقيا |
| مدى الفائدة | استخدمت كدراسة سابقة مع اغناء الجانب النظري |

الفصل الاول

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

**Study Methodology**

**يتناول هذا المبحث تحديد** منهجية الدراسة من خلال استعراض اهم الفقراته وهي ( مشكلة البحث , اهداف البحث , ادزات البحث , مجتمع البحث , منهجية البحث ,هيكلية البحث , حدود البحث المكانية والزمانية )

مشكلة البحث : يعيش العالم اليوم في تطور مستمر وتغير سريع وهذا يتطلب من المصارف بوجه التحديد على مواجهة هذا التحدي وتحديد وضع المصارف في ظروف عدم التاكد والتنبؤ لكي تصل الى تحقيق القدرة التنافسية وتحسين ادائها . دذا مشكلة الدراسة تتجسد في السؤال الاتي :-

**( هل هناك اثر لنظام CAMELS على تقييم الأداء المصرفي للمصارف عينة الدراسة )**

**أهداف البحث :** تتبلور الأهداف الرئيسية لهذا البحث والتي تسعى إلى تحقيقها أهمها :-

1. التعرف على السبل الممكنة للارتقاء بدور المصارف حجما ونوعيةا لمنتجات المصرفية ضمن ممكنات الوضع الحالي وآفاق الأمد البعيد عبر تقصي جذور المشكلة في الأداء المصارف وتقييمها وتحليل الكفاءة المالية وضوابط تنظيم القطاع المالي.
2. التأكيد على ضرورة توافر أدوات رقابية فعالة لتقييم أداء المؤسسات المصرفية و تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى توجيه عناية و اهتمام خاص بها مما سيعظم من نتائج تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) .
3. تقديم عرض مفاهيمي لنظام التقييم المصرفي الأمريكي و السياسة الائتمانية للمصارف) CAMELS)
4. بيان مدى حاجة المصارف عينة الدراسة ( لتطبيق أسلوب نظام التقييم المصرفي الأمريكي

( CAMELS) للرقابة على السياسة الائتمانية .

1. الوقوف على مواطن القوة والضعف في أداء البنوك عينة الدراسة .
2. تحديد أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل اللازمة لتطبيق نظام (CAMELS) لمساعدة إدارة البنوك العراقية في تحديد وقياس المخاطر المصرفية بدقة وكفاءة.
3. زيادة كفاءة وفاعلية العمل الرقابي لدى البنوك العراقية .
4. الخروج ببعض النتائج و التوصيات و تقديمها لسلطة النقد العراقي للرقي بالعمل الرقابي على القطاع المصرفي.
5. إثراء المكتبات العراقية ببحث جديد عن نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS.(

أدوات البحث : لغرض انجاز هذا البحث تطلب ذلك توفير بيانات و معلومات من مصادر متعددة تدعم الجانب النظري و كذلك المساعدة في التطبيق في الجانب العملي و قد تم الاعتماد على نوعين من هذه المصادر :

1. مصادر الإطار النظري للدراسة : تمت الاستعانة بالمؤلفات الخاصة بموضوع ألدراسة من المصادر العربية والأجنبية من كتب و دوريات و رسائل جامعية و كذلك ما تقدمه شبكة المعلومات من تقارير و مقالات و بحوث حديثة .
2. مصادر الجانب التطبيقي للدراسة: تتكامل البيانات و المعلومات التي تم جمعها في الجانب النظري بما يدعمها من تقارير و قوائم مالية تمثل ما يتم فعلا تطبيقه في الواقع العملي و من أهم المصادر هي:-
3. الميزانية العمومية و التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة
4. تعليمات المصرف المركزي العراقي و النشرات و النماذج التي تصدرها المصارف عينة الدراسة للتعرف على مجالات عملها .

مجتمع البحث : يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العراقية الخاصة والحكومية وهي (المصرف التجاري العراقي و مصرف الخليج التجاري ) في مايلي نبذة مختصرة عن هذه المصارف :

**المصرف التجاري العراقي :** تأسس المصرف التجاري العراقي، الذي يعتبر أحد أول بنوك القطاع الخاص التي تأسست في العراق، في عام 1992 بعد تعديل القوانين المحلية للسماح بتأسيس المصارف الخاصة في العراق، وبرأس مال قدره 250 مليار دينار عراقي. وشهدت أعمال المصرف التجاري العراقي تطورات هائلة بعد افتتاحه لشبكة من الفروع في جميع أنحاء العاصمة والمناطق المجاورة لها، وتم ادراج أسهمه بشكل رسمي في بورصة العراق للأوراق المالية في العام 2004.وفي عام 2005 دخل المصرف التجاري العراقي في شراكة مع مجموعة البنك الأهلي المتحد، الذي فاز مؤخراً، وللمرة الثانية، بجائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في عام 2016 من قبل مجلة "ذي بانكر" البريطانية المرموقة. وكانت المجموعة قد فازت للمرة الأولى بهذه الجائزة في عام 2006. كما فازت مجموعة البنك الأهلي المتحد، ولمرتين، بجائزة يوروموني الإقليمية المرموقة كأفضل بنك في الشرق الأوسط في العامين 2007 و2012.واليوم، يوفر البنك التجاري العراقي مجموعة واسعة ومختارة من الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات التحويلات المالية وتمويل التجارة للشركات المحلية وشركات المقاولات، كما يقدم البنك خدمات التمويل للشركات الدولية العاملة في العراق.تم افتتاح فرع جديد للمصرف في محافظات عدة في عموم العراق . ويقدم الفرع الجديد خدمات مالية متكاملة لسكان محافظة النجف وتشمل تلك الخدمات الإيداع، السحوبات النقدية، والخدمات المصرفية للأفراد والهيئات الاعتبارية التي يقدمها فريق موظفي البنك من ذوي المهارات العالية.

**مصرف الخليج التجاري :** أسس مصرف الخليج التجاري كشركه مساهمه خاصه بموجب شهادة التأسيس المرقمه م.ش/7002 المؤرخه في 20/10/1999 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة/1997المعدل برأسمال قدره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل، باشر المصرف ممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيسي بتاريخ 1/4/2000 بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفه الصادره من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ /9/3/115 والمؤرخه في 7/2/2000 وفقاً لاحكام قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة/1976 الملغي ليمارس المصرف اعمال الصيرفه الشامله، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله عدة مرات الى أن وصل (300000) مليون دينار عراقي بعد أن أكتملت الأجراءات القانونية بتاريخ 7/11/2014 من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد / 26790 والمؤرخ في 7/11/2014 وقد تم اجراء القيود الحسابيه في سجلاتنا بتاريخ 12 / 12/ 2014، بعد إطلاق الوديعه من قبل البنك المركزي العراقي .

منهجية البحث : اعتمد البحث كثيرا على التعرف على النظام الموحد للتحليل والتقييم والذي ينتظم على خمسة إبعاد بالتعرف على هذه الإبعاد وتأثيرها على أداء القطاع المصرفي وكفاية رأس المال والضوابط الرقابية، وذلك للتعرف موضوعيا على المسار الممكن لتطور قطاع المصارف في العراق ومستقبل المصارف ضمن القطاع الخاص والمصارف الحكومية , تم اتباع المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري ، و إتباع المنهج الكمي فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة .

ولطبيعة الموضوع لا يتوخى هذا البحث الانتهاء إلى مقترحات بعينها، بل تناول المصارف وما يكتنفها بمفردات الاقتصاد المالي، وأدوات كمية لقياس وتحليل الأداء، عسى إن يسهم ، إلى جانب جهود أخرى، في الوقاية من إضرار إحكام مسبقة وتوصيات جاهزة متعجلة قد تحظى بالنفوذ في دوائر القرار.

هيكلية البحث : فقد توزع بين فصلين كل فصل يتألف من مبحثين نتطرق فيها إلى الأداء وتقييمه ومعاييره من الناحية المفاهيمية والى وسائل وأساليب تقييم الأداء بشكل عام والأداء المصرفي بشكل خاص و النظام الموحد للتحليل والتقييم و تحليل الكفاءة المالية وضوابط بازل.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

الحدود المكانية : تم الاعتماد على مجموعة من المصارف العراقية كعينة للمقارنة وتكونت هذه العينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة تمثل ب مصرف الخليج التجاري كان السبب وراء اختيار هذا المصرف بسبب توافر المعلومات والبيانات لديها . اما في ما يخص المصارف الحكومية العراقية تم اختيار المصرف التجاري العراقي كعينة للمقارنة وكذلك بسبب توفر المعلومات والبيانات التي استخدمت في المقارنة.

الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية في البحث بالمدة التي تم اختيارها للاعتماد على البيانات التي تخص موضوع البحث للمدة (2018-2015 ) نظرا لتكامل بيانات المصارف عينة الدراسة .

**الفصل الثاني**

**المبحث الاول**

**الأداء ( أهميته و تقيمه) : خلفيه نظرية**

مفهوم الأداء وأهميته : يعبر الأداء عن البعد التطبيقي لمجمل نشاط المنظمة إلا إن هناك وجهات نظر عدة تناولت مفهوم الأداء، فقد ذكر أن الأداء يعبر عن الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الاقتصادية مواردها وطريقة تفاعلها مع بيئتها، فهو يمثل انعكاسا لقدرة الوحدة الاقتصادية على تبني خيارها وتطبيقه، لذلك فهو الجوهر الذي تتجه صوبه عملية تقييم الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، ويبرز الاختلاف في تحديد مفهوم للأداء من خلال المعايير وتنوع الأهداف المعتمدة في دراسته وقياسه من قبل الباحثين. ومنهم من يرى بأن الأداء ما هو إلا انعكاسا لكيفية استخدام الوحدة الاقتصادية للموارد البشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[[1]](#footnote-1)ويعرف الأداء أيضا مدى بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد، وباعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكيا، فإنه يتطلب إتباع مسيرة التحسين المستمر، كما أنه العمليات متعددة المعايير كالتكلفة والوقت والجودة.[[2]](#footnote-2)

مفهوم تقييم الأداء: مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من أدارة نشاطها في مختلف جوانبه المالي والإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي وما إلى ذلك خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى فضلا عن تحسين درجة نجاحها في التقدم والتفوق على النشاطات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الاساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها. إن تقييم الأداء يتمثل بالسعي للتعرف على مستوى تنفيذ النشاطات المختلفة سواء أكانت مادية أم بشرية وصولاً إلى الخطوات المطلوبة والفعالة لإزالة الاختناقات ورفع كفاءة استخدام تلك الموارد من خلال تقليص الهدر والضياع وتحقيق الاهداف بدرجة اكبر من الفاعلية ووضع المقترحات التي تعالج الانحرافات والإسراف في سبيل توجيه الأداء نحو تحقيق كفاءة وفاعلية واقتصاد أكثر، وان ذلك يتحقق من خلال الربط بين نتائج نشاطات البرامج والغايات والأهداف التي من المفترض إن تحققها البرامج. لذلك نجد بان تقييم الأداء خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية وتتصل بجوهرها عملية مقارنة الأداء الفعلي بالمؤشرات المحددة مقدماً.[[3]](#footnote-3) و تعرف إدارة الأداء على أنها الطريقة المنظمة التي تعتمد على مدخل التركيز على البيانات والمعلومات الدقيقة لإدارة وضبط إعمال الإفراد وسط بيئة العمل، مع إعطاء الدعم أو التعزيز الايجابي أهمية خاصة لرفع مستويات الأداء إلى اعلي حد ممكن. ويلاحظ من التعريف السابق أن المحور الأساسي لإدارة الأداء يرتكز على عدة جوانب أساسية تتضح من خلال ذلك النظام الذي يعتمد بصورة أساسية على تفاعل وتعاون القيادات والأفراد لتحقيق أهداف محددة تم الاتفاق مسبقا عليها، مع جعل كافة المعلومات والإمكانات اللازمة لتحقيقها في متناول الجميع.[[4]](#footnote-4) إن الاقتصار على التحقق من كفاءة الأداء يجعل عملية التقييم محددة في إطار استخدام الموارد في حين إن هدف الوحدة الاقتصادية لا يتجه صوب استخدام الموارد فحسب بل إن الموارد لا تعدو عن كونها وسيلة ينبغي إحكامها لبلوغ الهدف المنشود ، لذلك لابد من معرفة مدى ما يولده كل نشاط في سياق أداء الأنشطة لخلق القيمة المضافة على صعيد السعي لتحقيق الأهداف ؛أي مدى فاعلية تلك الأنشطة .

أهداف ومزايا تقييم الأداء:تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يأتي :

* 1. الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
  2. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.
  3. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا، الأمر الذي من شانه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
  4. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر بتكاليف اقل وبنوعية جيدة.
  5. تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الادائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولا للتقييم الشامل المطلوب.
  6. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة إذ تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية والعملية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

**معايير تقييم الأداء:** تستخدم في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية اعداداً كثيرة من المعايير والنسب ومرد ذلك تباين أنشطة هذه الوحدات وتعدد منتجاتها وتنوع فعالياتها سواءاً أكان ذلك على مستوى النشاط أم على مستوى الوحدة نفسها وعلى هذا الأساس فقد انفردت أنواع من هذه المعايير والنسب لكل نشاط أو فعالية وصارت كل مجموعة منها تعالج جانبا تقييميا معينا من جوانب تقييم الأداء. ونستعرض بأيجاز الأنواع الرئيسة للمعايير وكما يأتي:

1. المعايير الكلية والمعايير الجزئية: حيث تختص المعايير الكلية في بحث العلاقة بين المخرجات وبين جميع عناصر الإنتاج التي استخدمت في الحصول عليها اما المعايير الجزئية فتهتم بالعلاقة بين المخرجات وبين كل عنصر من عناصر الإنتاج على انفراد كالعمل أو المواد أو رأس المال ... الخ.
2. المعايير الاجمالية والمعايير الصافية: حيث تأخذ المعايير الاجمالية بالقيم الاجمالية للمتغيرات الإنتاجية والمالية والاقتصادية في الوحدة في حين تهتم المعايير الصافية بالقيم الصافية فتأخذ الاولى مثلا بأجمالي المبيعات اما الثانية فتأخذ بصافي المبيعات اي بعد طرح الخصومات والسماحات والمرتجعات واجور النقل ... الخ، أو بالقيمة المضافة بدلا من الإنتاج الاجمالي.
3. المعايير القيمية والمعايير المادية: يبدو واضحا بأن المعايير القيمية تستخدم قيمة المتغيرات مقاسة بعملة معينة - وفي المعتاد العملة الوطنية - في حساباتها اما المعايير المادية فأنها تستخدم كمية المتغيرات كأن تكون جرار زراعي أو طن سمنت أو متر قماش أو لتر زيوت أو ساعة عمل... الخ.
4. المعايير الكمية والمعايير الوصفية: فتستخدم المعايير الكمية البيانات والمعلومات والارقام في قياس حجم النشاط وتناسبه مع الأنشطة الاخرى، اما المعايير الوصفية فأنها تعتمد الوصف والقياسات الاعتبارية بسبب صعوبة قياس الحالة موضوع البحث كصعوبة قياس رضا العمال أو رضا الزبائن أو العلاقة الانسانية بين الرؤوساء والمرؤوسين وغيرها من الحالات السلوكية.
5. المعايير الاعتيادية والمعايير القياسية: حيث تبنى المعايير الاعتيادية على واقع المؤشرات في الوحدة الاقتصادية في حين تبنى المعايير القياسية على مجموعة من المؤشرات منها واقع المؤشرات في الوحدة والوحدات الاخرى المشابهة وغيرها من المؤشرات وتشكل المعايير القياسية أساسا للمقارنة والتقييم.
6. المعايير المالية والمحاسبية والمعايير الاقتصادية: وتعتمد المعايير المالية والمحاسبية المؤشرات المستقاة من السجلات المالية والمحاسبية للشركة كالارباح والايرادات والنفقات والموجودات والمطلوبات والمبيعات ...الخ لغرض تحديد العلاقة بين هذه المؤشرات والوقوف على كفاءة الادارة في حسن تدبير الاموال وتوضيفها في تحقيق أهداف الوحدة. اما المعايير الاقتصادية فتعني بمفهوم العمل كعامل اساسي وحاسم في العملية الإنتاجية واما العناصر الاخرى فتحول إلى قيمة عمل مادية وذلك عن طريق قسمة قيمة المخرجات أو المدخلات على متوسط الأجور السنوية للعاملين، وبعبارة أخرى فأن المعايير الاقتصادية تأخذ بالعمل الحي والعمل المتجسد من المعدات والمكائن والمواد الاولية ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج الاخرى عند قياس مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.
7. المعايير الجارية والمعايير التاريخية: وتستند المعايير الجارية على البيانات والمعلومات والاحصاآت المتعلقة بنشاط الوحدة في السنة الجارية سنة التقييم، اما المعايير التاريخية فتستند على البيانات والمعلومات والاحصاآت عن نشاط الوحدة في السنوات السابقة ولاية فترة ماضية يراها المقيمون للنشاط أو واضعو المعايير مناسبة في ضوء طبيعة نشاط الوحدة والظروف التي تحيط بها.
8. المعايير الموضوعية والمعايير التخمينية: حيث تعبر المعايير الموضوعية عن حقيقة النشاط بالاستناد إلى جميع ما متوفر من معلومات عنه، اما المعايير التخمينية فتعتمد على التقدير الشخصي والخبرات المتراكمة لدى المحاسبين والمحللين والمدراء والباحثين لاسيما في تلك الأنشطة التي يصعب أو يتعذر فيها الحصول على المعلومات والبيانات عنها.
9. المعايير الفنية النظرية والمعايير الفنية الممكنة: حيث تستند المعايير الفنية النظرية على المعلومات المستلة من تكنولوجيا المكائن والالات والمعدات كالطاقة التصميمية والطاقة القصوى، كأن يقال إن الطاقة التصميمية للمعمل (X) هي انتاج (250) الف طن سمنت سنويا ويستخدم مواد اولية محددة بالاوزان والاحجام ويعمل في تشغيله عدد معين من العمال والمشرفين والاداريين ... الخ، وتؤخذ من المعلومات ذات الصلة بتصميم مكائن المعمل وقدراتها الإنتاجية. اما المعايير الفنية الممكنة فهي التي تعتمد على المعايير النظرية ولكن بعد الاخذ بعين الاعتبار كل ما من شأنه تعطيل جزءاً من القدرات التصميمية لوسائل الإنتاج، وعلى هذا الأساس فأن المعايير الممكنة تأخذ بالبيانات والمعلومات المستقاة من الطاقة المتاحة والطاقة الفعلية والطاقة المخططة.
10. المعايير الذاتية والمعايير الاجتماعية: فالمعايير الذاتية تعبر عن مدى تحقيق الوحدة للاهداف الخاصة بها على اعتبارها وحدة اقتصادية تسعى لتحقيق الربح (اقصى الارباح)، اما المعايير الاجتماعية فأنها تنصب على قياس مدى تحقيق الوحدة للاهداف التي يريدها المجتمع بعيدا عن المصالح الذاتية لها، كتقليص البطالة أو توفير سلعة أو خدمه معينة بأسعار مخفضة أو المساهمة في رفع المستوى المعاشي وتحسين الوضع الاقتصادي لمنطقة جغرافية معينة وما شابه ذلك.

تصنيف معايير تقييم الأداء: يقسم المعنيون بتقييم الأداء المعايير المستخدمة في عملية التقييم إلى ثلاث مجاميع رئيسية إذ تعرف لدى المؤسسات الرقابية والتقييمية المعنية في موضوع تقييم الأداء بالثري ايس (3 E'S) وهي : -

1. **المعايير المتعلقة بتقييم اقتصاديات الوحدة (Economies):** وتستخدم هذه المعايير في التعرف على اقتصاديات الوحدة اي قدرتها على الاقلال من كلف مدخلات الإنتاج مع المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج سواءاً اي الكمية المقررة اما الاولية المستهدفة، اي إن هذه المعايير تنصب على الكشف عما إذا استطاعت الوحدة من تحقيق انتاجها بأحسن نوعية وبأقل التكاليف. **ولا** تقتصر جهود الوحدة في تخفيض التكاليف على مجال معين بل تشمل كل مراكز الكلف التي تعمل فيها كتخفيض تكاليف المستلزمات السلعية أو تخفيض نفقات الإفراد العاملين أو تكاليف الخدمات الإنتاجية. وبعبارة موجزة تنصب وظيفة المعايير الاقتصادية على بيان ما حققته الوحدة في مجال الاقتصاد في تكاليف الإنتاج ومقدار التوفير الذي أنجزته مع المحافظة على النوعية.
2. **المعايير المتعلقة بتقييم كفاءة الوحدة Efficiency):)** وتنصب وظيفة هذه المعايير على قياس مدى نجاح الوحدة في إحكام العلاقة بين الموارد (المدخلات) المستخدمة والمخرجات بطريقة كفوءة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات. وقد تتجه الوحدة في مجال الارتقاء بكفاءتها الإنتاجية إلى السعي لتحقيق خططها الإنتاجية في إنتاج سلع وخدمات بالنوعية والوقت المقررين وبأقل مقدار من المدخلات وقد يتحقق ذلك أيضا عن طريق زيادة الإنتاج مع الاحتفاظ بنفس المستوى من مستلزمات الإنتاج أو تخفيض المستلزمات مع الاحتفاظ بنفس المستوى من الإنتاج. **و**هذا يتطلب من الوحدة تعبئة طاقاتها من اجل بلوغ الأهداف المسطرة في خططها الإنتاجية، وذلك بتحقيق اعلي إنتاج ممكن بنوعية جيدة وبالتوقيتات المطلوبة وباستخدام كافة أساليب التقييم التي من شأنها إن تؤدي إلى تشخيص الانحرافات بمختلف أنواعها، بهدف الوقوف على أسبابها ومن ثم السعي إلى معالجتها فضلا عن اعتماد سياسة سعريه تساعد على تقدير قيم المدخلات والمخرجات بحيث يكون بالإمكان في ضوئها توجيه الموارد الوجهة الرشيدة المطلوبة . وباختصار فأن المعايير التي تعني في تقييم الكفاءة الإنتاجية تهدف إلى بيان مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة ولهذا تأخذ هذه المعايير نسبة (المخرجات / المدخلات ) أو (نسبة المصروفات / المخرجات ) اي ما يدعى بتكلفة الوحدة الواحدة من المخرجات (Unit Cost).
3. **المعايير المتعلقة بالفعالية Effectiveness**  وتختص هذه المعايير في الكشف عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من الأهداف. وفيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خطتها الإنتاجية. وتلجأ الوحدة الاقتصادية عادة إلى اعتماد عدة أساليب في سبيل التحقق من بلوغ أهدافها بفاعلية وذلك عن طريق تأشير مدى تحقق خطة الإنتاج (للسلع أو الخدمات) والمبيعات والتكاليف وصافي الارباح والقيمة المضافة وغيرها من العناصر الأساسية لنشاط الوحدة ومقارنة ذلك بما تحقق في السنة أو السنوات السابقة وملاحظة التطورات الايجابية التي حصلت أو التراجعات التي حدثت. وخلاصة القول إن المعايير التي تقاس بها الفعالية تعني بيان مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها.

**الفصل الثاني**

**المبحث الثاني**

وسائل وأساليب تقييم الأداء المصرفي / **مفهوم وتعريف الأداء المصرفي**

**مفهوم الأداء المصرفي :**أن مفهوم الأداء على مستوى المؤسسات المصرفية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى الإنتاجية أو الخدمية منها حيث أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالباً ما نجد أن الكتاب المصرفيين ينظرون للأداء المصرفي وفق هذا الإطار ( أداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات ، أو المعايير السوقية ، العائد على الموجودات يعد مقياس محاسبي مقبول بشكل واسع لقياس ربحية المصرف على ومجوداتها الإجمالية . نسبة السعر إلى الأرباح والقيمة السوقية إلى الدفترية تعد مكملة للمعلومات المحاسبية لقيمة المصرف لقياس الأداء ) .

**تعريف الأداء المصرفي :** ويقصد بالأداء المصرفي ما يحققه المصرف من أهداف مخططة ومن ثم فان قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط هو أولى الخطوات على مستوى الأداء للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه منظمات الأعمال ومنها المصارف سواء أكانت هذه المصارف حكومية اما مختلطة أو تعود للقطاع الخاص ولذلك لابد من تشخيص هذه الانحرافات ومن ثم اتخاذ الخطوات الكفيلة للنهوض بمستوى الوحدات الاقتصادية وعليه فالمقصود بالأداء المصرفي هو الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها ، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف ، وعليه فالأداء المصرفي يعرف بأنه صورة تعكس نتيجة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده وقابليته في تحقيق أهدافه وفق المعايير التي تلائمه ومقارنة ما تحقق من الأهداف مع الخطة الموضوعة سابقاً لتشخيص الانحرافات أن وجدت واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها.

**أهمية الأداء المصرفي :**

1. التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمصرف واستخدامها على النحو الأفضل.
2. خلق روح المنافسة بين أقسام المصرف بغية تحسين مستوى الأداء العام .
3. الكشف عن مساوئ الإسراف في استخدام الأموال فضلا عن شكليات العمل وبما يتنافى مع القواعد والأسس السليمة للأداء العام.
4. تحسين عملية التخطيط على المستوى القومي أو المحلي أو ألمنظمي عبر التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي والتناسق بين القطاعات الاقتصادية .
5. زيادة درجة الإفصاح والانسجام بين الأهداف الإستراتيجية من جهة وعلاقتها بالبيئة التنافسية من جهة أخرى .
6. تطوير وتحسين أداء المسؤولين عبر الكشف عن جوانب القصور والضعف في كفاءة العاملين ومستوى إنتاجيتهم وإيجاد الحلول الناجعة لها عبر اللمهامهم.تنمية .

**تقييم الأداء المصرفي :** يمكن القول إن عملية تقييم أداء المصارف تعني إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المصرف للأهداف التي أقيم من اجلها ومقارنة تلك الأهداف ، بالأهداف المخططة ، ومعرفة وتحديد مقدار الانحرافات وأساليب معالجتها . وبالتالي فقد عرف الأداء من خلال معايير الفاعلية والكفاءة الاقتصادية حيث تبين أن هذه المعايير قد لا يمكن تحقيقها معاً، لأنه من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفاعلية لتحقيق الكفاءة الأعلى فالمحتمل أن يكون هناك إنفاق أكثر، فالأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها .[[5]](#footnote-5)

**ويمكن تقسيم تقييم الأداء إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي:**

**الكفاءة (Efficiency):** وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كنوة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات.

**المالية (Effectiveness):** وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والأهداف، وفيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خطتها الإنتاجية.

**الإنتاجية (Productivity):** فهي نسبة المدخلات إلى المخرجات أو إنها كمية الإنتاج متساوية لعنصر من عناصر الإنتاج.[[6]](#footnote-6) وكثيراً ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة وهذا يعود إلى تداخل المفهومين بشكل كبير ولكن هناك اختلاف فيما بينهما، فعند حساب الإنتاجية لمجموعة من الوحدات الاقتصادية وذلك باشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات (كإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر) فعندئذ يستخدم مفهوم الكفاءة كمؤشر لترتيب قيم الإنتاجية وبالتالي إن مفهوم الكفاءة يهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من مخرجات هذه الموارد، .[[7]](#footnote-7)

**أهمية تقييم أداء المصارف لاستثماراتها:** تهدف عملية تقييم الأداء إلى المفاضلة بين الاستثمارات، وقياس مدى نجاحها بتحقيق أهدافها، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، فالتوسع في حجم الأنشطة الاستثمارية وتنوعها في المصارف الإسلامية، واستقطابها للعديد من المستثمرين، يتطلب تقييم أداء هذه الأنشطة الاستثمارية، من خلال الاستعانة بمؤشرات تساعد في دراسة وتحليل واكتشاف مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابه لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها وتجنبها في المستقبل، وتتمثل أهمية تقييم أداء الأنشطة الاستثمارية للمصارف الآتي:[[8]](#footnote-8)

1. معرفة مدى تلبية الأدوات الاستثمارية لاحتياجات العملاء فعندما تكون الأداة الاستثمارية لبي احتياجات عملاء المصرف، فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.
2. معرفة مخاطر الأدوات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي، هل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.
3. معرفة مدى تلبية الأدوات الاستثمارية لاحتياجات المستثمرين، وهل تحقق هذه الأداة عائداً مناسباً في ضوء مخاطر التطبيق أم لا، فإذا كان العائد المتوقع الحصول عليه مناسباً مع مخاطر الأداة الاستثمارية، يتم التوسع في تطبيق تلك الأداة والعكس صحيح.
4. معرفة مشكلات ومعوقات تطبيق الأدوات الاستثمارية والتأكد من صحتها الشرعية ومدى منافستها للصيغ التقليدية.

**المعايير في تقييم الأداء المصرفي :** صاغ المعنيون العديد من المعايير التي تصلح لأن تكون ثوابت تقارن بها مؤشرات الأداء المصرفي الفعلي للحكم على كفاءته وفاعليته، يمكن تصنيفها إلى:[[9]](#footnote-9)

**المعيار التاريخي:** يستخرج هذا المعيار من فعاليات المصرف ذاته، ويتم إيجاده من حساب متوسط النسب المالية للفترة السابقة ومن ثم يتم حساب النسب في الفترة الحالية وتقارن مع المعدل لتحديد اتجاهات النمو والتطور في الأداء، ويعد هذا المعيار سليماً لتقييم أداء المؤسسة المصرفية مع نفسها على مدار المدد الزمنية المتعاقبة كونه يعرض نقاط القوة أو الضعف التي مرت بها على الرغم من خصوصية وتباين الظروف من سنة إلى أخرى.

**المعيار القانوني:** هذا المعيار تمثله النسب القانونية التي يحددها المصرف المركزي ويجبر المصارف التجارية والإسلامية الالتزام بها كنسبة الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة ونسبة الملاءة ... وغيرها من النسب التي تصلح أن تكون معايير يمكن الرجوع إليها في عملية التقييم ، من خلال مقارنة المحتسب منها لكل مصرف مع هذه النسب القانونية.

**المعيار القطاعي أو معايير الصناعة:** يشتق هذا المعيار من حساب متوسط النسب في المصارف المماثلة العاملة داخل القطاع المصرفي أو لهذا الأخير ككل، إذ يمكن صياغته على هذا المستوى بالاعتماد على الميزانية المجمعة لجميع المصارف العاملة في الدولة ويتيح هذا المعيار إمكانية مقارنة أداء المؤسسة المصرفية مع مثيلاتها في القطاع نفسه.

**المعايير المستهدفة:** وهي تمثل النسب والمؤشرات المستهدفة والتي يمكن اعتمادها كمعايير للتقييم من خلال مقارنة المتحقق بالمستهدف للوقوف على درجة كفاءة المؤسسة المصرفية في بلوغ أهدافها.

**المعايير المطلقة:** وهي عبارة عن النسب التي استنتجت من التحليل المالي للمنظمات ذات الأداء الجيد وأصبحت هذه النسب معياراً متعارفاً عليه في عمليات تقييم الأداء بين منظمات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عمليا.

**إجراءات تقييم الأداء المصرفي :**

1. مقارنة النتائج الفعلية لمؤشرات الأداء مع المؤشرات المستهدفة ، عبر الفترات المالية السابقة ، أو نتائج أداء المؤسسات المتماثلة .
2. تحليل وتفسير انحرافات النتائج في التنفيذ الفعلي للأداء والتي ستتضح جليا عند تطبيق مؤشرات الأداء السابقة وبيان مسبباتها .
3. أيجاد الحلول الناجحة لتلافي تلك الانحرافات بما يحقق تصحيح مسارات الأداء المستقبلي ، وتحسين تنفيذ عملياته عبر الترشيد العملي لنظام التقييم المنفذ أو عبر مفاضلة البدائل المتاحة أو كلاهما معا.

**مقاييس تقييم الأداء :** هنالك العديد من المقاييس التي يجري عبرها تقييم الأداء المؤسساتي للمنشآت المختلفة ويمكن تلخيص أهم تلك المؤشرات عبر مايأتي :

* + 1. المقاييس المالية
    2. مقاييس ملكية حملة الاسهم
    3. المقاييس التسويقية
    4. مقياس القيمة الاقتصادية المضافة
    5. مقاييس الإفراد ( العاملين ) [[10]](#footnote-10)

**الفصل الثالث**

**المبحث الاول**

النظام الموحد للتحليل والتقييم:

إن تطور العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجد الحاجة إلى توفير نظم رقابية متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف , وبيان وتوصيف المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي والإفصاح عنها بالشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها . ولهذه الغاية بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 من طرف المصرف الفيدرالي الأمريكي حيث تتمثل هذه الطريقة في مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم تحليل الوظيفة المالية لأي مصرف , ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة من الوسائل الرقابية المباشرة التي تمارسها الجهات الرقابية على المصارف , ويتكون نظام التقييم المصرفي CAMELS من ستة مقومات هي[[11]](#footnote-11) :

**(كفاية رأس المال Capital Adequacy, جودة الأصول Asset Quality , جودة الإدارة Management Quality , إدارة الربحية Earning Management، درجة السيولة Liquidity Position، الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk)**

وهو نظام تقييم اجتهادي، رغم اعتماده على معالجة الكثير من المعلومات ذات الصلة بكل من الأبعاد أنفة الذكر، بخمسة رتب بين الواحد للأعلى وخمسة للأدنى. وقد ظهر اول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبناه المجلس الفدرالي لفحص المؤسسات المالية عام 1979 ، ثم أدارة الأتحاد الوطني للأئتمان عام 1987. ويعد هذا النظام من ادوات الرقابة اوالأشراف على المصارف Supervision لتنظيم عمل لجان التفتيش الدوري الشامل كي ينتهي إلى ترتيب المصارف حسب جدارتها، اواحتمال فشلها، وليقدم قاعدة معلومات تساعد على اعادة النظر بالضوابط الحاكمة للعمل المصرفي Regulations[[12]](#footnote-12) إن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS، هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بـذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر . وقد أثبت نظام CAMELSبأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد , كما أنه أثبت فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص .

**نشأة نظام التقييم المصرفي ( CAMELS) ::** إن من أوائل الدول التي إستخدمت نظام الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام( 1933 ) وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من (4000) مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، إذ تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث إنهيار مماثل في علم 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف. [[13]](#footnote-13) تم الاعتماد على نظام التقييم الموحد للمؤسسات المالية ويشار إليه ب( camels ) من قبل المؤسسة المالية الاتحادية مجلس الاختبارات في 13 نوفمبر 1979 , واعتمدت بعد ذلك من قبل إدارة الائتمان و الاتحاد الوطني في اكتوبر ( 1987 ) و قد أثبت انه اداة فعالة للإشراف الداخلي لتقييم سلامة الشركات المالية على أساس تحديد تلك المؤسسات التي تتطلب اهتماماً خاصاً . [[14]](#footnote-14), [[15]](#footnote-15) بدأ باستعمال هذا النظام في الولايات المتحدة منذ عام( 1979 ) إذ يقوم البنك الإحتياطي الفدرالي بتصنيف المصارف ومن المصارف بنتائج التصنيف من دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى (3 ) مصارف فقط عام (1998) ، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية بحسب نظام ( CAMELS) كمقارنة للمدنتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من عام (1998) مقارنة بنتائج عام( 1988) ، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام (1998 ) أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1. و الجدول ادناه يوضح هذا التصنيف .[[16]](#footnote-16)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| درجة التصنيف | موقف البنك | الاجراء الرقابي |
| قوي | الموقف سليم من كل النواحي | لا يتخذ اي اجراء |
| مرضي | سليم نسبيا مع وجود بعض القصور | معالجة السلبيات |
| معقول | يظهر عناصر الضعف و القوة | رقابة ومتابعة لصيقة |
| هامشي | خطر قد يؤدي إلى الفشل | برنامج اصلاح ومتابعة ميدانية |
| غير مرضي | خطير جدا | رقابة دائمة – اشراف |

جدول (1) التدابير و الاجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف [[17]](#footnote-17)

[[18]](#footnote-18) و في اثناء رقابة المصارف , يقوم المشرفين بجميع المعلومات الخاصة , مثل التفاصيل عن القروض المتعثرة التي تقيم حالة المصارف المالية و رصد امتثالها للقوانين و السياسات التنظيمية. ويستخدم نظام التصنيف هذا من قبل ثلاثة مشرفين من المصرف الفيدرالي (مجلس الاحتياطي الاتحادي و المؤسسة الفيدرالية للتأمين OCC, FDIC ) وغيرها من وكالات الرقابة المالية لتقديم ملخص ملائم للظرف المصرفي وقت الاختبار . ولقد أثارت نتائج التحليل التي أجراها المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من الاسئلة عن مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف , و قد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي ظهرت باستعمال هذه الطريقة قد كشفت اوجه الخلل بالمصارف و مدى تحديد سلامتها المصرفية و كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعا ، كما اثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها بآلية السوق والاسعار [[19]](#footnote-19) أن استعمال هذه التصنيفات ليس فقط لأجراء تقييم حول مكونات ( CAMELS) و انما استخدمت لأتخاذ القرارات و الإجراءات الرسمية ضد المصارف و سلامتها و فرض الوصايه عليها وقد تصل حتى إلى إغلاقه [[20]](#footnote-20) إن الغرض من استعمال نظام التقييم CAMELS، هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية . ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية عن طريق التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، والتي تمر بالمراحل التالية : .[[21]](#footnote-21)وفيما يلي تفصيل لكل منها :

1**- تقييم المخاطر Assessing Risk وتشتمل على** : تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى تأثيره عليه بوضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر بسبب التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر. [[22]](#footnote-22)

2**- مراقبة التعرض للمخاطر Controlling Risk Exposures** وتشتمل على :-

1. تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية المتعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات.
2. تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالمصرف من مجلس إدارة وإدارة عليا وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين " وذلك لتلافي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسئولة عن أمن النظم والإدارة العليا، إذ قد يرى أحد فريق أمن النظم أن هناك اختراقاً بينما يرى رئيس الفريق أنه لا يمكن إخبار الإدارة العليا بهذا الاختراق
3. استمرار تقييم وتطوير الخدمات.
4. ضوابط الحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر من خارج المصرف لتقديم الدعم الفني. [[23]](#footnote-23)

3-  **متابعة المخاطر Monitoring Risks وتشمل على** :-

1. إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها .
2. التأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر. [[24]](#footnote-24) و يتم الإفصاح عن مكونات (CAMELS) إلى الإدارة , و إن تنوع الخدمات المالية التي أصبحت تقدم من قبل المصارف اصبحت تستدعي أهمية إدارة المخاطر و كذلك السياسات و الأجراءات . و بهذا الأطار ستكون عملية التفتيش غير مكتملة إذ كانت تركز فقط على الوضع الحالي للمصرف و لا تأخذ بعين الاعتبار مقدرة المصرف على التعامل مع المتغيرات مثل تغير الظروف الاقتصادية و ظروف المنافسة .

و إن الإفصاح عن التصنيف إلى الإدارة سيمكنها من تحسين سياستها و إجراءاتها . كذلك فإن النقاش المفتوح مع الإدارة سيمكن المصرف من فهم عملية التصنيف و مما يؤدي إلى كيفية تعامل المصرف مع نقاط الضعف لديه .[[25]](#footnote-25) و تستند تقييمات النظام على تقييم دقيق لأداء المؤسسة من الناحية الإدارية و التشغيلية و المالية ، و الامتثال للقوانين و إن مقياس التصنيف للنظام يتراوح ما بين (1-5) ، فالتصنيف رقم (1) يشير إلى أقوى أداء في إدارة المخاطر بالنسبة لحجم المؤسسة و التعقيد و المخاطر , و يشير التصنيف رقم (5) إلى قصور حاد في الأداء ، و عدم كفاية ممارسات الإدارة تجاه المخاطر بالنسبة لحجم المؤسسة و التعقيد و المخاطر.[[26]](#footnote-26)

و يتم تصنيف تقييمات النظام على النحو الآتي :

1 **- التصنيف القوي :** يعطى هذا التصنيف للمصارف التي تتصف بالمتانة من جميع النواحي و يقع تحت درجة تصنيف رقم (1) و لا يوجد لديه أية نقاط ضعف و إن كانت هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة و يمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا للمصرف ، و كذلك تكون المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف مصارف قوية و عندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي . وتكون هذه المصارف ملتزمة بشكل كامل بالانظمة والقوانين . وبالتالي فإن هذه المصارف تتمتع بأداء قوي و إدارة كفوءة للمخاطر و لا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية .[[27]](#footnote-27)

2**- التصنيف المرضي :** المصارف في هذه المجموعة توضع تحت درجة تصنيف رقم (2) و هي في الأساس سليمة وإن المصارف التي تحصل على هذا التصنيف بصفة عامة تكون تحت سيطرة مجلس الإدارة والإدارة وتكون هذه المصارف مستقرة و قادرة على تحمل التقلبات التجارية , و هذه المؤسسات المالية تكون ممتثلة للقوانين و اللوائح ، و لا يوجد هناك قلقاً ذا أثر من قبل السلطات الرقابية و إذا تدخل السلطات الرقابية يكون محدوداً و غير رسمي .[[28]](#footnote-28)

3**- التصنيف المعقول :** و هي المصارف ذات التصنيف رقم ( 3 ) لها نقاط ضعف بشكل عام في عنصر واحد أو اكثر . و هذه المصارف تحمل مزيجا من نقاط الضعف التي تتراوح بين المتوسطة إلى شديدة, إذا لم يتم تصحيحها في غضون مدة زمنية معقولة يمكن أن تؤدي إلى عدم قدرة المصرف بالتعامل مع التقلبات وتكون أكثر عرضة للظروف الخارجية . وهذه المصارف عادة تكون أقل من مرضية و المصارف في هذه المجموعة تكون غير منقيدة بالقوانين و الأنظمة و ينبغي على البنك المركزي النظر في الحاجة إلى الإجراءات الإدارية التي توفر توجيهات واضحة للإدارة في معالجة نقاط الضعف . و يكون من غير المرجح فشل هذه المصارف بالنظر إلى القوة والقدرة المالية لهذه المصارف[[29]](#footnote-29)

4**- التصنيف الهامشي:** إن المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة و غير متينة و تكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي و تتراوح مشكلة المصارف ما بين الحادة والحرجة . لا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة المصرف وتكون المصارف في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع التقلبات التجارية و ظروف العمل و لا تتقيد هذه المصارف بالقوانين والأنظمة .و إدارة المخاطر لدى هذه المصارف غير مقبولة مقارنة بحجم المصرف و درجة تعقيداته و درجة مخاطرة. مما تتطلب هذه المصارف رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الأحيان الطلب من هذه المصارف القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع . و تشكل هذه المصارف نوعا من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع و احتمالية الفشل كبيرة لهذه المصارف إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي و تخضع المصارف المصنفة رقم (4) للوصايا .[[30]](#footnote-30)

5 **- التصنيف غير المرضي:** المصارف التي تقع ضمن التصنيف رقم (5) تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة و غير متينة و تعاني من ضعف كبير في الأداء, و في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم المصرف و درجة تعقيداته و حجم المخاطر لديه . و تشكل قلقاً كبيراً للسلطات الرقابية . إن حجم و حدة المشاكل و درجتها تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها وتصحيحها و تحتاج هذه المصارف إلى مساعدة طارئة إذا ما أريد لهذه المصارف الاستمرار . و تحتاج هذه المصارف أيضا إلى رقابة مستمرة و احتمالية فشل هذه المصارف تكون كبيرة .[[31]](#footnote-31)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| درجة التصنيف | طبيعة الأداء | الادارة | الرقابة |
| التصنيف 1 | أداء قوي | الادارة سليمة | -------- |
| التصنيف 2 | سليم جوهريا | الامتثال للوائح | غير ضرورية |
| التصنيف 3 | نقاط ضعف | ممارسات غير مرضية | بشكل محدد |
| التصنيف 4 | غير سليم | ممارسات غير سليمة | اشراف دقيق |
| التصنيف 5 | غير امن | خارج عن السيطرة | اشراف مباشر |

جدول (2) درجات تصنيف نظام التقيم المصرفي CAMELS

**عيوب وانتقادات نظام ( CAMELS ):**  أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط الأتية :[[32]](#footnote-32)،[[33]](#footnote-33)

1. اعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر و هذا يقلل من كفاءة المعيار و دقته في التحليل و الاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها ، و حتى ولو تم التوصل الأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال مدة التقييم من دون إعطاء إعتبار للمتغيرات و هذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار و أهمية نتائجه .
2. يعتمد المعيار على تقسيم المصارف لمجموعات متشابهة بحسب حجم الموجودات بإعتبار أن متوسط قيم النسب المستعملة يعبر عن المجموعة كاملا , على الرغم من أن المتوسط يختلف إختلافا ملحوظا من مصرف الآخر داخل المجموعة نفسها و إذا هو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة .
3. يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا إلى المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة ، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي كاملاً فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

**الفصل الثالث**

**المبحث الثاني**

تحليل الكفاءة المالية وضوابط بازل (الرقابة المصرفية ):

**مفهوم كفاءة الأداء و كيفية قياسه؟ /**  تعتمد مؤشرات لقياس الأداء المصرفي منها معدل العائد على مجموع الموجودات أو العائد على رأس المال وهو الأرجح ، إضافة على الحجم الكلي للانتاج بدلالة اجمالي الإيرادات أو القيمة المضافة للقطاع، وغيرها. ثم لا نغفل الصلات الحسابية بين مؤشرات الأداء مثل إن معدل العائد على رأس المال يساوي نسبة الموجودات إلى رأس المال مضروبة بمعدل العائد على الموجودات وهذه قابلة للتجزئة كذلك. ومما له صلة قد تكون بعض الأسباب المرشحة لتفسير الأداء مثل السيولة أو تعثر الديون هي نتائج لعوامل أخرى، كما إن بنية السوق والتركز تصبح من الثوابت وتغيراداء القطاع المصرفي أو مصرف بعينه يعتمد على متغيرات، إما الثوابت فقد تصلح لدراسات المقارنة بين الدول .

**كيف يتم تقييما كفاءة الأداء المصرفي؟** عن طريق المعايير الرقمية لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية إن هذه المعايير و المؤشرات توضح لنا رقميا ماتم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقق الأهداف و هي تشمل على مايلي :

**أ- مفهوم كفاية رأس المال Capital adequacy :** كل مؤسسة مالية ترتبط بوثاق متين بمصطلح مهم لمنظومة عملها، ألا و وهو نسبة كفاية رأس المال؛ لانه يعمل على مساعدة المصارف في امتصاص أية صدمات غير متوقعة، بما يمكنه من حماية عمليات المصرف بشكل فعال وتام تجنبا للوقوع بالفضل عن طريق استيعابه الخسائر. كما أن نسبة كفاية راس المال تفترض تعديل مستوى رأس المال بشكل طرفي مع الوقت الذي يتم التوقع فيه زيادة حاصلة لكل من إجمالي المصروفات التشغيلية، مع احتياجات السحب[[34]](#footnote-34)وتشير كفاية رأس المال إلى أن المؤسسة المالية ستعمل على مواصلة الوفاء بكافة التزاماتها، اذ يتم استخدام هذه النسبة من أجل تحديد قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها من ناحية الوقت، وايضا من ناحية المخاطر بقدرتها على مجابهتها؛ كمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، وما إلى ذلك[[35]](#footnote-35) . فرأس المال الكافي يوفر فرصة للحصول على معايير مناسبة في أية مؤسسة أعمال، لانه يعمل على تحفيز مجهود العمل والأداء في اعادة ترتيب هيكل رأس المال [[36]](#footnote-36). ويؤكد آخرون عدم جواز المغامرة اثناء الاداء المصرفي عند تعريفهم لكفاية رأس المال، اذ يؤكدون وضع نوع من التوازن بين حجم المخاطر التي يتوقعها المصرف لمواجهتها وحجم رأس المال، وهنا تجدر الاشارة الى وجود ناحية فنية في مفهوم كفاية رأس المال، فالخطوة الاولى تكون عن طريق برنامج دقیق يطبق لتحقيق النمو، وهي تشير الى مقابلة المخاطر، ثم العمل على جنب الودائع كخطوة ثانية، ومن ثم قيادة المصرف الى الربحية كنتيجة الى تحقيق النمو المصرفي [[37]](#footnote-37) . كما ان التعريف يبين أن رأس المال؛ يجب بكل الاحوال ان يكون وضعه مناسبا (أي دون مغامرة) اذ يعتمد المصرف كأساس عمله على المصداقية اثناء اداء وظائفه وممارسته لنشاطاته ضمن تعبير حجم رأس المال المطلوب لدى المصرف. وهو ايضا يحدد علاقة رابطة بين المصادر التي يتم تمويل المصرف بها والمخاطر المحيطة به، مع وجود حد كافي من الموجودات[[38]](#footnote-38). وتعد كفاية رأس المال اكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات المالية لدى الاقتصاديات الواعدة، لأنها توفر قوة أكبر للقدرة على البقاء في الأزمات المالية التي ستصادفها وايضا زيادة الأمان للمودعين في الاقتصاد الكلي الذي من الصعب موازنته والسيطرة عليه [[39]](#footnote-39). اذ انه سيكون وسيلة دفاعية لمواجهة اية ازمة مالية وبهذا تساعد المصارف على البقاء على قيد الحياة خلال رياح الأزمات الاقتصادية، الأمر الذي يستحسن بموجبه ترفير تحليل مفصل وعميق لطبيعة عمل المؤسسة المصرفية المعنية من أجل تخصيص أفضل إطار لكفاية رأس المال [[40]](#footnote-40)

**ب-مؤشرات قياس كفاية رأس المال يمكن قياس نسب كفاية رأس المال من خلال المقايس الاتية:**

* 1. **راس المال الممتلك / الودائع**

نسبة كفاية رأس المال = راس المال الممتلك / الودائع × 100

تقيس النسبة مدى قدرة المصرف في تغطية الودائع من راس المال المالكين، بمعنى رد ودائع زبائنهم عند أي ظرف طارئ يؤدي الى قيام المودعين بسحب ودائعهم أو جزء كبير منها، فارتفاع نسبة يمثل مصدر أمان للمودعين، اذ تقوم هذه النسبة على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال. وقد اعتمدت معظم المصارف ما نسبته (10%)، بمعنى أن تكون مجموع الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، فكلما زادت الودائع عن هذا الحد المقرر زادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه [[41]](#footnote-41).

* 1. **نسبة رأس المال الممتلك / القروض**

نسبة كفاية رأس المال = راس المال الممتلك/ القروض × 100

تعد النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، أي مدى قدرة المصرف على مقابلة مخاطر الاستثمار في القروض مع راس المال الممثلك دون المساس بالودائع، وتعكس نسبة المعادلة درجة المخاطر المتوقعة في محفظة القروض [[42]](#footnote-42) .

* 1. **نسبة راس المال الممتلك / الموجودات**

نسبة كفاية رأس المال = راس المال الممتلك / الموجودات × 100

تكمن أهمية النسبة في كونها تربط رأس المال الممتلك بالموجودات لمواجهة آية خسائر غير متوقعة، اذ توضح نسبة المعادلة كفاءة المصرف في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكفاءته في تشغيل الامكانيات المادية في اداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها في العمولات والفوائد المتحققة [[43]](#footnote-43)، وكلما ازدادت النسبة اعطت دلالة واضحة على كفاية رأس المال ومتانته التي يمتلكها المصرف، لأن هذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تغطية الخسائر المحتملة في اجمالي موجوداته، فزيادتها تعني تحقيق الحماية الأفضل للمودعين، وهو ما تهدف اليه ادارة المصرف[[44]](#footnote-44) .

* 1. **نسبة راس المال الممتلك / الاستثمارات**

نسبة كفاية رأس المال = راس المال الممتلك / الاستثمارات × 100

وتقيس النسبة متانة رأسمال المصرف في مواجهة الخسائر المتحققة عن الاستثمارات المالية سواء بانخفاض قيمتها السوقية أو تحقيقها خسائر تشغيلية [[45]](#footnote-45)، بمعنى مواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار من غير المساس بأموال المودعين، فإذا كانت نسبة المعادلة ضعيفة فذلك يدل على أن المصرف قد اعتمد على الودائع في تحميل الخسائر لذا سميت بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات وتستثنى منها حوالات الخزينة، والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل لعدم وجود مخاطر فيها [[46]](#footnote-46).

* 1. **نسبة راس المال الممثلك / الموجودات المرجحة بالمخاطر**

نسبة كفاية رأس المال = راس المال الممتلك / الموجودات المرجحة بالمخاطر × 100

طبقا لهذه النسبة يتعين أن يكون لدى المصارف فئات ذات أوزان مخاطرة مختلفة من رأس المال مقابل الموجودات والفقرات من خارج الميزانية. وقد صممت هذه النسبة أصلا للمصارف الدولية التابعة لمجموعة الدول العشرة، التي تتمتع مصارفها بوجود إدارة ممتازة ومحافظ استثمارية متنوعة تنوعاً كبيراً من حيث درجة المخاطرة. أما في البلدان التي تتركز فيها المخاطر تركيزا عاليا، وتتمتع الإدارة فيها بخبرة أقل، فالأسواق المالية فيها تواجه قدراً أكبر من التقلبات والنسبة تكون بحالة من التذبذب المريك للإدارة [[47]](#footnote-47).

2 **- جودة الموجودات Asset quality**

**أ- مفهوم جودة الموجودات :** منذ العقد الاربعين ولغاية العقد الخمسين من القرن المنصرم وفي ظل المنافسة الشديدة وندرة الموارد المالية، وغزو التكنولوجيا ودخول أجهزة الحاسوب وتطورها وتقنية المعلومات ونظمها، بدأ التركيز وتسليط الضوء على الموجودات واستثمارها بالطريقة الأمثل مما يحقق منفعة للمصرف [[48]](#footnote-48)، اذا تعد الموجودات احد ركائز استقرار المصرف، ونجاحه يعتمد على مدى جودتها وادارتها بالشكل المناسب[[49]](#footnote-49) . ويشير تعبير جودة الموجودات إلى المخاطر الكلية المرتبطة بالموجودات المختلفة التي يمتلكها المصرف، اذ تقوم المصارف بتحديد حجم موجوداتها التي قد تتعرض لمخاطر مالية، وتقدير كمية المخصصات لمعالجة الخسائر المحتملة التي يجب أن تتحملها [[50]](#footnote-50). ويعد الارتباط بين جودة الموجودات وكفاية رأس المال ذو تأثير على اداء المصرف، لأن جودة الموجودات تقيس مدى الكفاءة المالية للمصارف، بينما يقيس محور حركة كفاية رأس المال مستوى الاهتمام المستمر لرأس مال المصارف والذي يجعل ادارة الكفاءة المالية للمصرف بالمستوى المطلوب. فعمليا يؤثر انخفاض جودة الموجودات على زيادة تحسين وضع كفاية رأس المال من أجل توفير الحماية المصرفية المطلوبة ضد المخاطر، وذلك دفعا للأنتقال لوضع افضل [[51]](#footnote-51). فالإدارة غير الجيدة للموجودات تؤدي إلى هدر مبالغ عالية، مما يؤثر ذلك على الربحية المسببة للسيولة، اضافة الى ضعف رأس المال، وبالتالي تدني نوعية الموجودات وهذا ينعكس سلبا على قيمة المصرف [[52]](#footnote-52). ويرى البعض أن المصارف مؤسسات مالية تتضمن أعمالها إدارة الموجودات والمطلوبات، عكس المنظمات التجارية الأخرى؛ مثل شركات التصنيع التي تخزن السلع كمخزون للمتاجرة، اذ ان مخزون الصناعة المصرفية هو المال الذي يجب ان يكون بحركة مستمرة؛ بمعنى أن المصارف تتاجر بالمال باعتباره سلعتها بدرجة الأولى. وهذا يجعل المصارف بطبيعتها تواجه عدداً من التحديات في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية، وتتعامل المصارف بطريقة مباشرة مع المخاطر التي تتنوع بين مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، وكذلك مخاطر أسعار الفائدة، وتخوفها من مخاطر التخلف عن السداد بوضع اجراءات مشددة قد يحجم البعض عن الاقدام للتعامل معها، فضلاً عن الى محاذيرها من مخاطر التشغيل، وبالطبع لا يخلو الامر من مخاطر التعامل مع سعر الصرف. لذا فإن المصارف في الأساس تعمل بثلاثة أهداف تضعها صلب اعينها، هي؛ الربحية، ونمو الموجودات، والثالثة قاعدة خدمة الزبائن[[53]](#footnote-53)

**ب- مؤشرات قياس جودة الموجودات وتقاس جودة الموجودات بعدة مؤشرات ونسب مالية ندرج منها الاتي:**

1. **الاستثمارات / الموجودات**

نسبة جودة الموجودات = الاستثمارات / الموجودات × 100

تشير النسبة إلى مدى الاستفادة من موجودات المصرف في الاستثمارات، وتستخدم معادلة نسبة جودة الموجودات اعلاه كأداة لقياس النسبة المئوية للموجودات المحجوزة لصالح الاستثمارات. وتشير النسبة العالية لجودة الموجودات الى السياسة المحافظة للمصرف لتوفير الحماية الإستثماراته ضد القروض المتعثرة [[54]](#footnote-54)

**2 - صافي مخصص خسائر القروض / القروض**

نسبة جودة الموجودات = خسائر القروض / القروض × 100

يعني مصطلح؛ (مخصص خسارة القروض) هو مصروف مخصص جانبا للقروض المتعثرة، ويستخدم لتغطية خسائر القروض المحتملة بما في ذلك القروض المعدومة منها، وتخلف المقترض عن السداد، اذ تدل نسبة تغطية مخصصات خسائر القروض إلى مستوى الحماية التي يتمتع بها المصرف ضد الخسائر المستقبلية. كلما ارتفعت نسبة المعادلة ، كلما كان ذلك أفضل للمصرف لأنه يساعده على تحمل الخسائر المستقبلية بطريقة أفضل [[55]](#footnote-55)

**3-القروض المتعثرة / القروض**

نسبة جودة الموجودات = القروض المتعثرة / القروض × 100

كلما زادت النسبة دل ذلك على أن جودة الموجودات ضعيفه لدى المصرف، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على صحة المركز المالي في استخدام موجودات المصرف[[56]](#footnote-56)

**4-القروض / الموجودات**

نسبة جودة القروض = القروض **/** الموجودات × 100

تعد النسبة مؤشر من مؤشرات توظيف الأموال في المصرف، فهي تقيس كفاءة استثمار وتوظيف الأموال المتاحة للمصرف، و يشير ارتفاع النسبة للمعادلة الى الاستغلال الجيد للقروض ، لكنه يعكس ارتفاعها بشكل كبير الى زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة، ومن ثم فإن ارتفاعها يكون سلبا على مستوى سيولة المصرف [[57]](#footnote-57)

* + - 1. **- كفاءة الادارة Management efficiency**

**أ-مفهوم كفاءة الادارة** : تتمتع الإدارة بخصوصية عند اعتماد معايير لقياسها، فهي تعتمد على مبدأين مهمين، هما؛ مستوى التعليم والخبرة. فشخصية العاملين فيها ومدى استيعابهم لخليط المؤثرات المحيطة بالمصرف وتلك الواقعة ضمن سلطته، ذات تأثير كبير على توجهات الإدارة، لذا يعد قياس الادارة الأكثر صعوبة لكونها بعيدة من حيث الجوهر عن الأداء المالي للمصرف، على الرغم من أن قراراتها تؤثر بشكل مباشر على اداء المصرف،[[58]](#footnote-58) . عليه يمكن تعريف كفاءة الإدارة، على انها: قدرة مجلس الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أنشطة المصرف وضمان التشغيل الأمن والسليم والفعال بما يتوافق مع القوانين المعمول بها بحسب اللوائح الداخلية للمصرف. فالإدارة تعد العنصر الأكثر أهمية في نظام تصنيف CAMELS لأنها تلعب دورا كبيرا في نجاح المصرف، فهي تتبع استراتيجيات وأهداف واضحة في توجيه أعمال المصرف سواء كان محلياً أو دوليا، وعليها مراقبة جميع النسب المالية بما يتفق مع استراتيجيات الإدارة كمخرجات لسياسة عمله [[59]](#footnote-59). فكفاءة الادارة تعد سببا مهما للاستمرار في سوق العمل و في عالم متنوع من التطور التكنولوجي السريع والانفتاح الاقتصادي العالمي الذي خلق منافسة عالية في السوق العالمية ، لان الكفاءة بحد ذاتها تعد احد الأولويات التنافسية التي يبحث عنها جميع المديرين العاملين في الادارة، وبالتالي؛ فالربط بين التطور التكنولوجي والكفاءة المطلوبة يلزم المصارف تغيير الطريقة الإدارية التقليدية والبحث عن أساليب حديثة في الإدارة، تضمن قدرة المصرف على مواجهة التحديات وتحقيق الميزة التنافسية المطلوبة في سوق العمل[[60]](#footnote-60) . لذا فأعتماد استراتيجية التقييم تعد عاملا مساعدا لمديري المصارف في التكيف مع العقبات والتحديات التي تواجههم من اجل تحقيق نتائج إيجابية، كتلبية احتياجات العملاء ورغباتهم بالدرجة الأولى لغرض رفع مستوى رضا العملاء وزيادة حجم التعاملات معهم وايضا حجم المتعاملين مع المصرف، وهو احد تلك الصور التي ستنعكس مستقبلا على قيمة المصرف بشكل اجابي [[61]](#footnote-61) عليه يعتمد نمو المؤسسات المالية على نظام الإدارة السليمة للقطاع المالي، فنسبة الإنفاق إلى الدخل ستساعد في قياس سلامة أي مؤسسة مالية، الا انه من الصعب تحديد نظام الإدارة السليم بناء على المؤشرات الكمية فقط، اذ لابد اخذ بالاعتبار الكفاءات النوعية لإمكانية التجاوب مع التغيير في أي ظرف من الظروف البيئة، واعتمادها مؤشرات واضحة عن سلامة الإدارة [[62]](#footnote-62). لذا تعد الكفاءة الإدارية ضرورية لتعزيز أداء ونجاح أي مصرف، وإن عدم كفاءة القدرة الإدارية يؤدي إلى قرارات خاطئة وخسائر كبيرة، مما يزيد من احتمال التخلف عن السداد لأية التزامات تقع على المصرف [[63]](#footnote-63).

**ب - مؤشرات قياس كفاءة الادارة**

وتقاس كفاءة الادارة بعدة مؤشرات ونسب مالية ندرج منها الآتي:

1 **- المصروفات / الموجودات**

نسبة كفاءة الأدارة = المصروفات / الموجودات × 100

يشير استخدام المعادلة إلى توافر المعلومات اللازمة لتوضيح الصورة حول الاختلافات الحاصلة في تكاليف المصرف بين مجموع الاجور، والتكاليف الادارية المصرفية، وغيرها من المصاريف، ومقارنتها مع اجمالي الموجودات المصرفية المتداولة واخرى الثابتة، وذلك عن طريق احتسابها بنسبة المصروفات الى الموجودات، وهذا للاستفادة منها في تحديد مستوى كفاءة الادارة، فالمصارف الأكثر إنتاجية وكفاءة تهدف إلى تقليل تكاليف التشغيل الخاصة بها، علاوة على ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا الإلكترونية الجديدة، مثل أجهزة الصراف الآلي وغيرها من الوسائل الآلية لتقديم الخدمات، قد تسبب في انخفاض نفقات الأجور، فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك افضل للمصرف[[64]](#footnote-64).

1. **الايرادات / الموجودات**

نسبة كفاءة الادارة = الايرادات / الموجودات × 100

تهدف المعادلة (12) الى قياس اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات، فكلما ازدادت تلك النسبة دل ذلك على كفاءة الادارة [[65]](#footnote-65)

1. **المصاريف / الايرادات**

نسبة كفاءة الادارة = المصاريف / الايرادات × 100

تقيس المعادلة نسبة اجمالي المصاريف الى اجمالي الايرادات المتحققة، فكلما انخفضت هذه النسبة ادى ذلك الى ارتفاع الأرباح المتحققة [[66]](#footnote-66).

4**-القروض / الودائع**

نسبة كفاءة الادارة = القروض / الودائع × 100

يتم استخدام نسبة القروض إلى الودائع في المعادلة لحساب قدرة المصرف الافتراضية على تغطية عمليات السحب التي يقوم بها عملائه، فكلما ازدادت تلك النسبة دل ذلك على أداء افضل لادارة المصرف[[67]](#footnote-67)

**٤- الربحية Earnings**

**أ- مفهوم الربحية :** تفسر الربحية على انها ؛ ترتيب وتنظيم لمصادر الأموال بطريقة تمكن المالكين في الأمد الطويل من الحصول على عائد مناسب على أموالهم، وألا يقل في مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر[[68]](#footnote-68) كما ان الربحية ترتبط بمنظومة الادارة، اذ تعد مقياسا مهما لفاعلية القرارات المتخذة ولقياس كفاءة وقدرة ادارة الأموال، ولها أهمية كبيره لدى اصحاب المشروع الذين يطمحون للحصول على اكبر ربح يوزع عليهم، فضلا عن زيادة القدرة على استيعاب أي صدمة غير متوقعة ناجمة عن مخاطر مختلفة من أجل تحقيق أرباح عالية وزيادة في ربحية المصرف[[69]](#footnote-69).عليه يعد مؤشر الربحية هدفا أساسياً لجميع المصارف وأمرا ضروريا لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون، وعادة ما يهتم الدائنون بمؤشر الربحية عند تعاملهم مع المصرف. لانه بعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة من خلال النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له [[70]](#footnote-70).

**ب - مؤشرات قياس الربحية:** وتقاس ربحية المصارف بعدة مؤشرات ونسب مالية ندرج منها الاتي:

1. **هامش صافي الربح**

هامش صافي الربح = صافي الربح **/** الايرادات × 100

تشير المعادلة الى ان نسبة الربحية يمكن قياسها من نسبة صافي الربح الي اجمالي الايرادات التي حققها المصرف، وتبين هذه النسبة مقدار ما يحققه الدينار الواحد من الايرادات من الربح الصافي الناتج من استثماراته في انشطته [[71]](#footnote-71).

1. **معدل العائد على الودائع صافي الربح**

نسبة الربحية = صافي الربح **/**الودائع × 100

تقيس المعادلة مدى قدرة المصرف على توليد الارباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها بوصفها من الأموال الستراتيجية المتاحة للتوظيف، وهي من أكبر مصادر التوظيف في المصرف [[72]](#footnote-72).

1. **معدل العائد على الموجودات**

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح **/**الموجودات × 100

تقيس المعادلة نسبة صافي الربح الى مجموع موجودات المصرف وتبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في موجودات المصرف، ويقصد باجمالي الموجودات (النقدية، والاستثمارات ، لائتمان النقدي، الأرصدة المدينة المتنوعة، المساهمات في الشركات التابعة والموجودات الثابتة)[[73]](#footnote-73) . اي انه ما يبين مدى كفاءة ادارة المصرف على تحقيق أرباح صافية من خلال توظيف، موجوداته في القروض والاستثمارات، فزيادة معدل تلك النسبة يدل على كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في الموجودات الايرادية[[74]](#footnote-74) .

1. **صافي دخل الفوائد / متوسط الموجودات**

نسبة الربحية = صافي دخل الفوائد / متوسط الموجودات × 100

تحسب المعادلة نسبة الربحية من خلال صافي دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات، وهو عنصر مهم في تحديد الأداء المالي للمصرف. اذ يظهر قدرة المصرف على تحقيق الربح، كلما زادت قيمة هذه النسبة، زادت قدرة المصرف على تحقيق الربح [[75]](#footnote-75),

1. **معدل العائد على حق الملكية**

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية × 100

تقيس المعادلة معدل ما يحصل عليه المساهمون نتيجة استثمارهم لأموالهم في نشاط المصرف، اذ يبين مقدار العوائد المتحققة من القيمة الدفترية لاستثمارات المساهمين في المصرف، وان ارتفاع قيمة هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في استثمار أموال المساهمين بصورة جيدة لتوليد الارباح[[76]](#footnote-76) .

5 **- السيولة Liquidity**

**أ- مفهوم السيولة :**تعرف السيولة بانها؛ الاحتفاظ باحتياطيات نقدية كافية في الوقت الذي تستثمر فيه أكبر عدد ممكن من الأموال لزيادة الأرباح[[77]](#footnote-77). ومن الحتمي لاستمرار عمل المصرف قدرته على مواجهة التزاماته التي تشمل بصورة أساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان اي الفروض والتسليفات لتلبية احتياجات المجتمع، الأمر الذي يتطلب توفير نقد سائل لدى المصرف ويشكل كافي وفي الوقت المحدد بالاضافة الى سهولة الحصول على النقد بسرعة وبدون خسائر عالية [[78]](#footnote-78). اما السيولة من وجهة نظر الجهاز المصرفي فهـي: الفرق بين الموارد المتاحة لديه، والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الموجودات المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن حاجة المصرف على الاقتراض، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الموجودات السائلة، مثل الأوراق المالية، أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو البنك المركزي [[79]](#footnote-79). عليه نجد ان مقدار سيولة اي محتوی مالي يتوقف على سهولة تحويله الى نقود فكلما ازدادت هذه السيولة ازدادت سيولة المحتوى المالي، وتعد النقود بطبيعتها ذات سيولة مطلقة يجب على المصارف ان تعمل على الاحتفاظ بجزء من أموالهـا بدرجـة مـن السيولة تمكنهـا مـن مقابلـة حـركـة السحوبات العادية والمفاجئة معاً [[80]](#footnote-80)، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة العامة في المصارف اذ يقوم هذا المبدأ على[[81]](#footnote-81)،

1. درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الانتمانية.
2. سيولة كل عملية من عمليات الاقراض التي يعقدها وهو ما يعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية.

إن المقصود بدرجـة ثبات الودائع هو حركة الودائع ونمط هذه الحركة وسرعتها، ولاسيما حجم عمليات السحب ومعدل بقاء الوديعة في المصرف قبل سحبها، اذ بناءاً على هذه الحركة يستطيع المصرف ان يوظف امواله بشكل أو بآخر، وعادة يحبذ المصرف الودائع الكبيرة الحجم الثابتة نسبياً. والمقصود بسيولة العملية الائتمانية سرعة وسهولة تحويل هذه العملية الى نقود وهذه العملية تتضمن الفترة الزمنية التي ستمر قبل استحقاق الفروض وهي ما يقابل ثبات الوديعة، اذ يجب ان تكون هذه السرعة متناسبة مع معدل ثبات أو بقاء الودائع في المصرف، اما سهولة تحويل العملية الانتمانية الى نقود فترجع الى قدرة المصرف على كيفية التعامل والسيطرة على المقترض للوفاء بالتزامات في الموعد المحدد وهذا يكون وفق شروط وحدود يضعها المصرف على المقترض.

وهكذا فسيولة العملية الائتمانية تتوقف على[[82]](#footnote-82) :

1. قصر الأجل الذي عقدت له العملية.
2. قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته من موارده الخاصة حسب السير الطبيعي للأمور .
3. السيولة الذاتية.

وللسيولة ثلاثة أبعاد [[83]](#footnote-83):

أ. الوقت (أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد).

ب. المخاطرة (أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسييله).

ت. الكلفة (أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد).

**ب- مؤشرات قياس السيولة**

ويمكن قياس مؤشرات السيولة بالنسب الاتية:

1 **- السيولة الجارية**

السيولة الجارية = الموجودات السائلة \ الموجودات X 100

السيولة الجارية كما في المعادلة ، ناتجة من قسمة الموجودات السائلة الى المطلوبات. وتبين هذه النسبة قدرة المصرف على تسديد التزاماته من موجوداته السائلة [[84]](#footnote-84).

2 **- نسبة السيولة القانونية**

نسبة السيولة القانونية = النقد لدى( المصرف + البنك المركزي + المصاريف الاخرى ) / الودائع x 100

تربط النسبة في المعادلة ( بين النقد المتاح لدى المصرف ولدى البنك المركزي وبين الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك افضل للمصرف ومصدر امان للادارة[[85]](#footnote-85)

3 **- النقد / الموجودات**

نسبة السيولة = النقد لدى( المصرف + البنك المركزي + المصاريف الاخرى ) / الموجودات x 100

يؤدي ارتفاع المؤشر في المعادلة الى انخفاض مخاطرة السيولة على أساس أن ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف الأخرى [[86]](#footnote-86).

1. **الودائع / الموجودات**

نسبة السيولة = الودائع / الموجودات x 100

تعد نسبة الودائع إلى الموجودات في المعادلة مقياسا آخر للسيولة، اذ يتم قياس هذه النسبة بتقسيم إجمالي الودائع على إجمالي الموجودات. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تشير إلى قاعدة موثوقة واسعة لتمويل المصرف، والتي تحدد كيف يتم تمويل موجودات المصرف عن طريق الودائع، بدلا من الأموال المقترضة أو حقوق الملكية[[87]](#footnote-87) ، فكلما ازدات النسبة كان ذلك افضل للمصرف.

6**- حساسية مخاطر السوق Sensitivity of Market Risk**

**أ- مفهوم حساسية مخاطر السوق** : يساعد قياس حساسية مخاطر السوق المدراء في الكشف عن التغيرات غير المعروفة والغامضة في وضع التنبؤات النقدية المتوقعة والتي تؤدي الى جعل المشروع شيئا غير مؤكدا [[88]](#footnote-88)، ويتعرض العمل المصرفي لمخاطر بسبب أوضاع السوق الاقتصادية والتي لا يمكن التحكم فيها أو التغلب عليها، وغالباً تكون غير قابلة للتنويع اذ تعرف بالمخاطر النظامية، لهذا على ادارة المصرف ايجاد انظمة رقابية جيدة للسوق للتحقق من مخاطر السيولة. وتعد واحدة من المعايير الحديثة النسبية التي تم اضافتها إلى نموذج التقييم CAMELS في عام 1997 بسبب التطورات المالية والمصرفية والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات والمخاطر المالية المختلفة ويقصد بمفهوم الحساسية درجة التأثر التي تؤدي الى التعرض للمخاطر المؤثرة في اداء المصرف[[89]](#footnote-89)، اذ يشير هذا العنصر الى قدرة المصرف على ادراك مخاطر السوق ومراقبتها وادارتها وتسليط الضوء على المشاكل من اجل اعطاء اشارة الى الادارة لاتخاذ الاجراءات اللازمة، وتعتبر حساسية مخاطر السوق امتداداً لمخاطر السيولة، ولمعرفة أن كان وضع المصرف آمن أو لا[[90]](#footnote-90)، و تعرف مخاطر السوق بأنها التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق وتشمل على مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الأسعار الأخرى[[91]](#footnote-91) . وغالبا ما تتمثل مخاطر السوق في المتغيرات التي تتصف بالشمولية والتي تتاثر بها جميع النواحي الاقتصادية بصورة سلبية وتضعف قدرة المقترض على السداد مثل الأزمات الاقتصادية، او الحروب، أو انخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها الدولة وغيرها .[[92]](#footnote-92) بمعنى ان مخاطر السوق تعكس ما يعرف بـ (المخاطر النظامية)، كونهـا تــري علـى أعمال الاستثمار في السوق بصورة عامـة ولـهـا علاقة بالنشـاط الاقتصادي، وبالنظام المالي العام وتؤثر في كافة المستثمرين دون استثناء وان التنوع الاستثماري حيال هذه المخاطر ليس حلاً جذرياً وإنما يخفف منه، اذ لا يمكن التخلص منها أو لا يمكن تجنبها بالكامل مهما ازدادت درجة تنويع الاستثمارات [[93]](#footnote-93).

**ب- مؤشرات قياس حساسية مخاطر السوق :** وتقاس حساسية مخاطر السوق بعدة مؤشرات ونسب مالية ندرج منها الاتي

1. **مخاطر سعر الفائدة**

نسبة حساسية مخاطر السوق = ايرادات الفوائد \ مصروفات الفوائد x 100

قيس النسبة في المعادلة نسبة الايرادات المتحققة من الفوائد الى مصروفاتها، فكلما انخفضت تلك النسبة زاد ذلك من المخاطر التي يتعرض لها المصرف [[94]](#footnote-94).

2**- نسبة الفجوة**

نسبة حساسية مخاطر السوق = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة \ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

يتم قياس نسبة الفجوة وفق المعادلة من خلال قسمة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة \* الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة \* \* ، اذ تعكس هذه النسبة المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها اذا ما تمكن من التنبؤ باتجاهات أسعار الفائدة المستقبلية، ولا سيما في أوقات التقلب الكبير في اسعار الفائدة، فاذا ما امتلك المصرف نسبة الفجوة (GAP) أكبر من واحد صحيح، فحينها يكون المصرف حساسنا للموجودات (أي الموجودات تستحق قبل المطلوبات) الموجودات يجب أن تستثمر حتى يمكن تسديد التزاماتها [[95]](#footnote-95)، فاذا انخفاض سعر الفائدة، فـان اعـادة استثمار موجوداتها بمعدلات اقل من معدل المدفوعات القائمة على المطلوبات ما يعرض المصرف الـي الخسارة، الا اذا ارتفعت معدلات الفائدة سيزدهر المصرف تحت محفظة الموجودات الحساسة، والعكس صحیح اذا كانت نسبة الفجوة (GAP) أقل من واحد صحيح، فهذا يعد مؤشراً على أن المصرف حساس تجاه المطلوبات التي تستحق في وقت سابق عن الموجودات) [[96]](#footnote-96). فإن بعض المصارف تسعى الى تخفيض مخاطر أسعار الفائدة، بالحفاظ على نسبة الحساسية لأسعار الفائدة، بقيمة قريبة من الواحد الصحيح [[97]](#footnote-97).

**أهداف لجنة بازل : (Goals of the Basel Committee)** تهدف لجنة بازل إلى : [[98]](#footnote-98),[[99]](#footnote-99)

1. المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي . ولاسيما بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث, فقد توسعت المصارف ولاسيما الدولية منها في السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث , مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير .
2. إزالة مصدر المنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأسمال المصرفي، فضلا عن استحداث أدوات مالية جديدة خاصة بالأنشطة خارج الميزانية مكنت تلك المصارف من تحقيق هوامش ربح عالية
3. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية و تحرير الأسواق من المصارف ، بما في ذلك التشريعات و اللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط المصرفي للمصارف في أنحاء العالم في ظل الثورة التكنلوجية و المعرفية .
4. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .

ظهر اتفاق بازل الأول بين الدول الأقتصادية الكبرى ممثلة بمحافظي عشرة بنوك مركزية في الثمانينات بعد أزمة ديون حكومات امريكا اللاتينية، البرازيل والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا، والتي وضعت مصارف كبرى على حافة الأنهيار. وتمثل الهدف الأول في ترصين معايير كفاية رأس المال لمصارف تلك الدول، كي تتمكن من مواجهة خسائر فشل الائتمان وتتحوط للاستمرار في بيئة خطرة. وحصل توافق على تناسب بين رأس المال والموجودات التي تديرها المصارف والمخاطر التي تتعرض لها تلك الموجودات. أي تعديل قيم الموجودات بمعاملات تعكس مستويات الخطر، وهي في نفس الوقت قياس لقيمة المخاطر التي يحتفظ برأس المال لمواجهتها، وقد اقر اتفاق بازل الأول حول رأس المال نهاية عام 1987 وصادقت عليه 12 دولة التي تؤلف لجنة بازل آنذاك ونشر في تموز عام 1988. وتوسعت لجنة بازل، فيما بعد، لتضم الآن 26 دولة، منها تركيا والسعودية، إضافة على هونك كونك والبنك المركزي الأوربي (24 ، 7). ويتطلب الأتفاق حدا ادنى لراس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، داخل وخارج الموازنة، 8 بالمائة، وركز الأتفاق على مخاطر الائتمان صراحة والأخرى ضمنا، وصنف رأس المال إلى قسمين، الأول منها يتفق على تعريفه بين جميع البلدان و يترك الثاني كي يناسب اوضاع الدول. و لذا نرى إن مبدا ترجيح الموجودات بالمخاطر يعني تفاوت مختلف انواع الائتمان والتعهدات والاستثمارات المصرفية في حاجتها إلى رأس المال، ولذا يصبح الأتفاق من موجهات نشاط المصارف وعلى اساس المقايضة بين العوائد والمخاطر، وفي نفس الوقت ينعكس في تفاوت أسعار فوائد القروض المصرفية حسب مستويات مخاطرها المقترضة في ذلك الأتفاق. وتشتد فاعلية الربط بين المخاطر وكفاية رأس المال مع تفصيل أكثر للموجودات حسب مستويات الخطر المحتملة وهو الأتجاه الذي ستؤكده الأتفاقات اللاحقة كما سيتضح. ولقد واجه اتفاق بازل الأول انتقادات لتصنيف الموجودات في فئات عريضة حيث تتفاوت موجودات الفئة من جهة الجدارة الائتمانية، وأيضا لعدم العناية بالمخاطر الأخرى. وجرى تعديل الاتفاق عام 1996 للأهتمام بالمخاطر غير الائتمانية وهي مخاطر السوق المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة واسعار الصرف، ولذا اهتم التعديل بانشطة المتاجرة بمافيها العملات الاجنبية واوراق الدين والأسهم والسلع والخيارات. وسمح للمصارف باعتماد نماذجها الداخلية لحساب المخاطر Internal value at risk models .

**اتفاقية لجنة بازل الثاني:** في السنوات السابقة لعام 1999، قامت لجنة بازل للرقابة على المصارف بعمل جاد لإصدار اتفاقية بازل الثاني الخاصة بمعيار كفاية رأسمال المصارف , إذ تعكس التغيرات في هيكل الأسواق المالية والمصارف و ممارساتها و للمدة من( 1999 إلى ابريل 2003) قامت اللجنة بإجراء العديد من التعديلات على الطبعة الأولى التي صدرت عام 1999 حتى صدرت الطبعة الثالثة عام 2003 . وقد ركزت الاتفاقية الجديدة (بازل الثاني ) على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي عن طريق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال فيكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف وفي الوقت نفسه تعطي حوافز للمصارف التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة ، لم تقف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وينك التسويات الدولية) والدول العشر الكبرى (10-G) مكتوفة الأيدي أمام الأزمات المالية خصوصا أن تلك المؤسسات والدول التي تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية والمالية وتشجعها. لذا كثفت تلك المؤسسات المالية الدولية والدول العشر الكبرى مجهوداتها لمحاولة تقوية ودعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي لتجنب أو تخفيف آثارها السلبية في حاله حدوثها. [[100]](#footnote-100) وللتغيرات السريعة في الأنشطة المصرفية وتطور المعرفة النظرية والتطبيقية في قياس وادارة المخاطر وظهور ادوات مالية جديدة كلها قادت إلى اتفاق بازل الثاني ومرتكزاته الثلاثة : رأس المال المطلوب بالمقدار الأدني؛ والرقابة المصرفية بمعنى الأشراف على عمل المصارف Supervision ولكن الأشراف يتركز أيضا على كفاية رأس المال؛ والأنظباط المهني في السوق Market Discipline ولهذا المبدا علاقة بالافصاح واتاحة معلومات للمشاركين في السوق تسمح لهم بتقييم وضع المصرف وكفاءته وجدارته في أدارة المخاطر والتأكد بالذات من كفاية رأس المال. ولم تتغير نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر في بازل الثاني بل بقيت 8 بالمائة كما في بازل الأول، انما تغيرت طريقة الحساب كثيرا في تقدير مخاطر الائتمان. وبموجب نظام بازل الثاني تحسب الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية، ثم تضاف مخاطر الائتمان خارج الموازنة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بوحدات مكافئة، للوصول إلى رقم اجمالي. ويمكن تبسيط فهم المعيار بالقول هناك موجودات معتدلة المخاطر يكفي الاحتفاظ برأس مال يعادل 8 بالمائة منها، بينما هناك ائتمانات خطرها اعلي من الاعتيادي تتطلب نسبة أعلى من رأس المال، إلى جانب موجودات ربما لا تتضمن أية مخاطر فهذه لا تحتاج رأس مال لمواجهة خسائر محتملة. ولهذا ومن اجل تقدير رأس المال الأدنى تحول جميع المخاطر، التي تتعرض استثمارات المصارف لها، إلى ما يعادل موجودات معتدلة المخاطر والأخيرة تعني تلك الائتمانات التي يكون معامل الخطر عليها واحد صحيح أو 100 بالمائة والتي يكفيها رأس مال بنسبة 8 بالمائة.

يهدف بازل الثاني إلى:

1. بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال
2. تبني الشفافية والأفصاح في السوق
3. لتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر مما يؤدي إلى الأستقرار المالي

يمكن تحقيق هذا عن طريق ثلاثة أركان أساسية :- [[101]](#footnote-101)

**١- المتطلبات الدنيا لرأس المال**: الحد الأدنى لرأس المال و ما يطلق عليه كفاية رأس المال و الذي يجب أن يكون 8% على الاقل, و هو ما يعني أن على المصرف إن يحتفظ برأس المال ( رأس المال فضلاً عن الأحتياطيات ) لا تقل عن 8% من الأصول و الإلتزامات العرضية المرجحة بالاوزان . [[102]](#footnote-102)

**٢- عمليات المراجعة الرقابية لملاءة رأس المال** : تستهدف هذه المتابعة التأكد من ملاءة رأس المال بحسب نوعية مخاطر المصرف ، و استراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأسمال بحيث يتكون هذا المحور من اربعة أسس: [[103]](#footnote-103) , [[104]](#footnote-104)

1. أن تكون لدى المصرف عملية للتقييم الشامل لمدى ملاءة رأسمال بالنسبة لشكل المخاطر و إستراتيجية للمحافظة على رأس المال .
2. ينبغي على المراقبين أن يراجعوا ويقيموا التقديرات الداخلية للمصرف لمدى ملاءة رأس المال على جانب قدرته على الإشراف و ضمان التزاماته بمعدلات رأسمال القانونية.
3. ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من المصارف أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأسمال القانوني .
4. ينبغي على المراقبين التدخل مبكراً لمنع هبوط رأس المال لأقل من المستوى الادني .

**٣- الافصاح العام (الشفافية)** : تقترح اللجنة مزيداً من الإفصاح عن هيكل رأسمال المصرف أو نوعية المخاطرة و حجمها و سياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله و التزاماته وتكوين المخصصات واستراتيجياته للتعامل مع المخاطر و نظام المصرف الداخلي و لتقدير حجم رأس المال المطلوب. فيهدف الإفصاح إلى تشجيع إتباع المصارف الممارسات المصرفية السليمة . [[105]](#footnote-105)

**بازل الثالث يقوم على المرتكزات الثلاثة لبازل الثاني** : كفاية رأس المال ؛ والمراجعة الرقابية ؛ والأفصاح والأنضباط السوقي، مع تعديل وتشديد وتفصيل واضافات بالأستفادة، من تجربة الأزمة المالية الأخيرة وللوقاية من تكرارها أو، على الأقل، لتضييق نطاقها في الشمول وحجم الخسائر. في المرتكز الأول اهتمت معايير الأتفاق، بازل الثالث، برفع مقياس كفاية رأس المال ليتجاوز 10 بالمائة بمجموع فقراته، لتغطية مخاطر النشاط في سوق رأس المال، والحاجز الوقاني Conservation buffer ، وأيضا لتجميع احتياطي مواجهة التقلبات ذات الطابع الدوري وسواها. و ايضا، تثبيت ضوابط تتعلق بنوعية رأس المال مثل مقدار الشريحة العليا منه Tier one Capital نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر. وذلك بهد ف الأطمئنان إلى وجود ما يكفي من الأموال المملوكة ذاتيا والمتاحة لأمتصاص الخسائر مع استمرار المؤسسة المصرفية في الوجود والعمل، وضمن الشريحة العليا يتركز الاهتمام بقيمة الأسهم الأعتيادية Common Equity .وفي الرقابة Supervision إهتم الأتفاق الأخير بتقوية عمليات الأشراف والتدقيق وتقديم دليل عمل للتقييم الرصين والحوكمة، خاصة وان الأزمة الأخيرة كشفت عن الكثير من التجاوزات وشبهات الفساد، وشجعت اعتماد الممارسات الأكثر كفاءة في أدارة المخاطر بانواعها. ويذكر في هذا المجال الاهتمام بتجميع المخاطر، الائتمانية والسوقية والتشغيلية لتندمج، حسابيا، في مقياس الموجودات المرجحة بالمخاطر وهي مقام نسبة كفاية رأس المال، مع العناية باختبار الجهد Stress Testing أي تحليل الحساسية لمعرفة استجابة الوضع ( المركز) المالي والسيولة للتغير في مختلف عناصر الموجودات والمطلوبات بما في ذلك أسعار الفائدة واسعار الصرف والتعثر الأئتماني ... وغيرها . والى جانب رفع متطلبات الشفافية والأفصاح، في المرتكز الثالث، تبنى الأتفاق اعتماد ضوابط للتحوط والحذر الكلي Macro- Prudential Regulations . وقد اصدرت الجهات الرقابية المعنية في الدول المتطورة ماليا، والتي تتعرض لتقلبات تكوين وانهيار الفقاعة المالية، ضوابط تنظم النشاط الائتماني من جهة المقترضين والمصارف معا، لمنع تجاوز الرافعة، نسبة الدين إلى رأس المال، حدا اعلي والتشدد في تقييم الضمانات. وتمثل اجراءات الحذر الكلي تحولا كبيرا من المستوى الجزئي إلى القطاعي والوطني والعابر للحدود لفهم الظواهر المالية والتعامل معها على المستوى النظامي Systemic، فلقد اثبتت التجارب اتجاه زخم الصعود أو الأنهيار من مجموع النظام إلى المؤسسات المالية أكثر من العكس. و نشات معايير بازل في الدول المتقدمة والعميقة ماليا، والتي ذهب نظامها بعيدا في متكاثرة الأصول المالية وتعقيد وتنويع ادوات الدين والاستثمار المالي. أما الدول النامية فلا زالت، على الأغلب، دون ذلك بكثير وهي بأمس الحاجة إلى برامج لتطوير القطاع المالي، وربما بأكثر من إحكام السيطرة على ادائه من منظور اتفاق بازل، لكن هذا لا ينفي المشترك وانه دليل إرشادي في المنهج العام والبنية التحليلية حيثما توجد المصارف واسواق المال. بازل الثالث يقلص مجموع القدرة على الإقراض Lending Capacity، ويرفع من كلفة الائتمان مع المعدلات السائدة للعائد على رأس المال المصرفي . لأن المصارف عندما تتوسع في الإقراض مع نسبة ادنى من رأس المال، في الشريحة العليا، إلى الموجودات تنخفض أسعار الفائدة على القروض بثبات اثر العوامل الأخرى ومنها المخاطر. ولقد دلت تجريه دول آسيا إن الضوابط التنظيمية لا تعرقل، بذاتها اتجاه النشاط الائتماني نحو التوسع، فقد زاولتها الدول هناك بمختلف مستويات تطورها ومع ذلك تعمقت أسواقها المالية في انسجام مع النمو الاقتصادي. ومن الملاحظ إن الشركات Corporation والعقار وخاصة السكن للقطاع العائلي هما من اهم ميادين الإقراض المصرفي في الدول الناهضة والمتقدمة على حد سواء، ولأن التخلف التنظيمي لم يزل من خصائص الاقتصاد العراقي أي الدور المحدود لقطاع الشركات إضافة إلى احجام المصارف، عدا الحكومية المتخصصة، عن الإقراض ألسكني كلاهما يفسران بعض اسباب انخفاض النشاط الائتماني في العراق. وفي الإدارة المصرفية مجموعة عوامل أخرى من شانها تعميق أو تخفيف ضغوط الوضع الأقتصادي الكلي. وعندما تكون نوعية موجودات محفظة القروض واطنة فهذه محصلة لأدارة الائتمان ومخاطره من مختلف الوجوه. وتوصف المشكلة احيانا بعدم تمثيل الإدارة لمصلحة المالكين في قراراتها انما تسعى من خلال موقعها لمكاسب شخصية ليست مشروعة حتى وان اضعفت كيان المصرف. أما الأبعاد المؤسسية فاهمها النظام المالي Financial System نفسه بحميع عناصره ومنها القوانين وقواعد التنظيم وكفاءة الرقابة المصرفية والتدقيق، أو غياب التدابير الكافية لضمان الأنضباط وفق قواعد الأداء السليم، وضعف القدرة على فرض القانون ونوعية الأجهزة الحكومية ... وسوء نية اطراف المعاملات المصرفية Moral Hazard.... وسواها . اصبح اختبار الجهد Stress Testing شائعا للتعرف على احتمالات اقتراب المصرف أو النظام المصرفي من الأنهيار. ويقوم التحليل على ربط المتغيرات المعبرة عن المخاطر مثل نسبة الديون المتعثرة أو خسائرها، اوالعوائد مثل صافي الربح إلى حقوق الملكية، أو حجم الائتمان المصرفي، مع متغيرات تفسيرية اقتصادية ومالية على المستوى الكلي، اوالقطاعي كأن يفسر صافي العائد على حقوق الملكية بمتغيرات مصرفية محددة له ومنها نسبة كفاية رأس المال أو نسبة الموجودات إلى الودائع والسيولة والديون المتعثرة وسواها.

**الفصل الثالث**

**المبحث الثالث**

**تحليل عناصر النظام الموحد للتحليل والتقييم CAMELS واجراء مقارنة للنتائج بين المصرفين**

**تمهيد..**

يتناول المبحث الثالث من الفصل الثالث تقييم الأداء المالي على وفق نموذج CAMELS للمصارف عينة البحث وللمدة (2018-2015)، يتضمن تفسير نتائج المصارف عينة البحث وتحليلها وفقاً لعناصر نموذج CAMELS، وسيكون تقيـيـم كـل عنصـر مـن نمـوذج CAMELS على وفق المعادلات المشار اليها بالجانب النظري للمصارف عينة البحث للمؤشرات المختارة لقياس كل عنصر، ثم يتم تقييم اجمالي كل عناصر النموذج CAMELS للمصارف عينـة البحث،مناقشة متغيرات البحث وتحليلها

**أولا، وتفسير نتائج المصارف عينة البحث وتحليل وفق عناصر نموذج CAMELS**

1 - كفاية رأس المال إن كفاية رأس المال من إحدى المؤشرات البارزة للصحة المالية للمصارف، التي لها دورها في منع المصرف من الإفلاس وتعزيز ثقة كل من المالكين والمساهمين من خلال حماية مصالحهم المالية. اذ يعد رأس المال بمثابة الفعل المزدوج، فهو القوة الضامنة لحماية مصالح أصحاب المصلحة وايضا الحفاظ على استقرار النظام المصرفي للاقتصاد المحلي. سيتم قياس كفاية رأس المال وفق المعادلتين (1)، (3) على التوالي المذكورتين في الجانب النظري وهما، نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات، ونسبة رأس المال المتلك الى الودائع على التوالي. حيث ان السبب لوضع النسبتين تحت القياس والمقارنة؛ ان الموجودات تمثل مساحة الأرضية التي يستند إليها المصرف، في حين تعد الودائع هي السقف الذي يستظل بـه المصرف، وأن قوة تأثيره المالي على المجتمع تعتمد على ارتفاع السقف. علما انه كلما احتوت النسبة على زيادة بالاعداد الصحيحة، كان ذلك الأفضل لوضع المصرف المالي، في قدرته على المناورة بالانعطافات الخطرة.

أ- تحليل نتائج نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات لعينة البحث: تم حساب كفاية رأس المال من قسمة راس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات، اذ كلما ارتفعت القيمة الايجابية للنسبة كان ذلك أفضل للمصرف، فكلما كانت الموجودات كبيرة وغطت عليها كفاية رأس المال بنسبة أعلى دل هذا على قوة المصرف في ادارة نشاطاته كما تمتعه بالأمان في آن واحد. ويوضح الجدول (1) نسب كفاية رأس المال الممتلك الى الموجودات للمصارف عينة البحث، وللمدة من 2015 ولغاية 2018 بأعتماد البيانات السنوية خلال مدة البحث.

جدول (1) نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات /نسبة كفاية راس المال الممتلك /نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 64.083% | 39.270% |
| 2016 | 58.987% | 39.616% |
| 2017 | 54.275% | 57.968% |
| 2018 | 56.313% | 57.507% |
| المتوسط | 58.414% | 48.590% |
| الحد الاعلى | 64.083% | 57.968% |
| الحد الادنى | 54.275% | 39.270% |
| رتبة | 1 | 2 |

المصدر اعداد الباحثة /إذ يتضح من الجدول

١-إن المصرف التجاري العراقي حقق اعلي نسبة من راس المال اممتلك الى الموجودات بمقدار (58.414%) هي اعلى نسبة مقارنة بمصرف الخليج اتجاري خلال مدة البحث، وهذا يدل على قدرته لمواجهة أية خسائر غير متوقعة، وامكانية استخدام راس المال الممثلك وتوظيفه موجوداته، وتشغيل الامكانيات المادية في اداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها في العمولات والفوائد المتحققة، وقداعطت هذه النسبة دلالة واضحة على كفاية رأس المال ومتانته التي يمتلكها مصرف التجاري العراقي لان هذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تغطية الخسائر المحتملة في اجمالي موجوداته.

٢- في حين حصل مصرف الخليج التجاري على ادنى متوسط مقارنة بمصرف التجاري العراقي بلغ بمقدار (48.590%) .

**ب تحليل نتائج نسبة راس المال الممتلك الى الودائع لعينة البحث:** تم احساب كفاية رأس المال من قسمة راس المال الممتلك على الودائع، وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك أفضل للمصرف، لأن هذا يوفر المرونة الكافية لأية ازمة قد تحصل في السحب الفجائي للودائع، سواء كان ذلك لتصادف حاجات ملحة أنية لعدد من الزبائن او خوف من ظرف اقتصادي غير طبيعي يمر به البلد. يرضح الجدول (2) نسب كفاية رأس المال الممتلك الى الودائع للمصارف عينة البحث وللمدة (2018-2015) تم استخدام البيانات السنوية خلال مدة البحث.

جدول (2) رأس المال الممتلك الى الودائع/ نسبة كفاية راس المال /نسبة راس المال الممتلك الى الودائع

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 275.750% | 84.870% |
| 2016 | 206.233% | 74.375% |
| 2017 | 186.254% | 127.917% |
| 2018 | 185.804% | 138.239% |
| المتوسط | 213.510% | 106.350% |
| الحد الاعلى | 275.750% | 138.239% |
| الحد الادنى | 185.804% | 74.375% |
| رتبة | 1 | 2 |

المصدر \ اعداد الباحثة / يتضح من الجدول الاتي

1. إن المصرف التجاري العراقي حقـق اعلـى متوسـط نسـبة رأس المـال الممتلـك الـى الودائع بلغـت بمقدار (213.510%) وهي اعلى نسبة مقارنة بمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث، ويدل ذلك على قدرة المصرف التجاري العراقي على تغطية الودائع من راس المال الممثلك، بمعنى امكانيته على رد ودائع بائنه عند اي ظرف طارئ يؤدي الى قيام المودعين بسحب ودائعهم او جزء كبير منها، فارتفاع النسبة يمثل مصدر أمان للمودعين، اذ توفر هذه النسبة الحماية على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال
2. حصل مصرف الخليج التجاري ادنى متوسط مقارنة بالمصرف التجاري العراقي بلغ بمقدار (106.350% ) ان هذه النسب تعطي صورة ضعيفة عن توظيف المصارف لراس المال الممثلك، والتي يمكن ان يتعرض الى تعثر في حالة رد الودائع المفاجئة ولاسيما ذات الحجوم الكبيرة.

2\_ جودة الموجودات تعد الموجودات احد ركائز استقرار المصرف، ونجاحه يعتمد على جودتها وادارتها بالشكل المناسب، لان جودة الموجودات تعتبر معيار مهم اقياس مدى كفاءة الادارة المالية للمصارف، ان تدهور جودة الموجودات المصرفية الناتجة عن سوء استخدام الادارة للقروض وتخلف نظام السلف المتبع في ابتكار آليات عصرية يؤدي الى ازمة غير متوقعه في المستقبل بالنسبة للمصارف، وسيتم قياسه على وفق المعادلتين المذكورة في الجانب النظـري مـن خـلال نسبتين، الأولى بقمة الاستثمارات على الموجودات، والثانية من قسمة القروض على الموجودات.

1. **تحليل نتائج نسبة الاستثمارات الى الموجودات لعينة البحث :** تشير هذه النسبة إلى مدى الافادة من موجودات المصرف في الاستثمارات. تستخدم هذه النسبة كأداة لقياس النسبة المئوية الموجودات المحجوزة لصالح الاستثمارات. أعلى نسبة تبين السياسة المحافظة المصرف لتوفير الحماية للاستثمارات ضد القروض المتعثرة، فهي توضح مبل اعتماد المصرف على الاستثمارات كمورد مالي له. وهي ناتج عن قسمة اجمالي الاستثمارات على اجمالي الموجودات، يوضح جدول (3) نسب الاستثمارات الى الموجودات المصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات السنوية خلال مدة البحث (2018 – 2015 )

جدول (3) نسب الاستثمارات الى الموجودات /نسب الموجودات /نسب الاستثمارات الى الموجودات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 0.059% | 1.205% |
| 2016 | 0.0687% | 1.931% |
| 2017 | 0.0689% | 6.659% |
| 2018 | 0.060% | 6.986% |
| المتوسط | 0.063% | 4.206% |
| الحد الاعلى | 0.0689% | 6.986% |
| الحد الادنى | 0.059% | 1.205% |
| رتبة | 2 | 1 |

المصدر \ اعداد الباحثة / إذ يتضح من الجدول (3)

1. إن مصرف الخليج التجاري حقق اعلى متوسط نسبة الاستثمارات الى الموجودات بلغت بمقدار (4.206%) وهي اعلى نسبة مقارنة بالمصرف التجاري العراقي خلال مدة البحث
2. وحصل مصرف التجاري العراقي على ادنى متوسط مقارنة بالمصارف عينة البحث بلغ بمقدار (0.063% ) وهذا بالطبع يدل على ضعف اعتماد المصارف على الاستثمارات في المدى المذكورة آنفاً مقارنة الى الموجودات للمصرف التجاري العراقي عينة البحث.

**٢-تحليل نتائج نسبة القروض الى الموجودات لعينة البحث :** تتمثل هذه النسبة بالموجودات المصرفية التي يمكن ان توظف في القروض، وهي الناتجة من قمة القروض الى الموجودات، وكلما زادت القروض حققت عوائد اكثر للمصرف من خلال فوائد القروض التي يستحصلها المصرف، ولكن زيادة القروض بشكل كبير يعرض المصرف الى مخاطر نتيجة يوضع جدول (4) نسب القروض الى الموجودات للمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات السنوية خلال مدة البحث (2018 - 2015)

جدول (4) نسبة القروض الى الموجودات /نسبة الموجودات /نسبة القروض الى الموجودات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 7.263% | 0.168% |
| 2016 | 6.900% | 0.221% |
| 2017 | 8.755% | 0.286% |
| 2018 | 7.037% | 0.371% |
| المتوسط | 7.488% | 0.261% |
| الحد الاعلى | 8.755% | 0.371% |
| الحد الادنى | 6.900% | 0.168% |
| رتبة | 1 | 2 |

المصدر \ اعداد الباحثة / إذ يتضح من الجدول

1. إن المصرف التجاري العراقي حقق اعلى متوسط نسبة القروض الى الموجودات بلغت بمقدار (7.488%) وهي اعلى نسبة مقارنة بمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث ان هذه النسبة تعطي صورة عن زيادة التوظيف الجيد للقروض بما يحقق عوائد أكبر للمصارف متمثلة بالفوائد مقارنة بالعدد السابقة للمصارف عينة البحث.
2. وحصل مصرف الخليج التجاري على ادنى متوسط مقارنة بالمصرف التجاري العراقي بلغ بمقدار (0.261%) وهذا بالطبع يدل على ضعف اعتماد المصارف على القروض في المدد المذكرة انفأ مقارنة الى الموجودات للمصارف عينة البحث.

3**- كفاءة الادارة :** منظومة الادارة تعكس كفاءة مجلسها ونظم الإدارة العليا التي يتم اقرارها من قبل المجلس، وتحديد اجراءاته لغرض؛ تحديد و قياس ومراقبة المخاطر، فضلا عن وجود ومدى استخدام السياسات والعمليات لإدارة المخاطر ضمن اطار أهداف الإدارة العليا، إذ أن كفاءة الادارة يتم تقييمها في ضوء رقابة سياسات المصرف وأدائه، من خلال ملاحظة واستيعاب تلك السياسات المتعلقة بالايرادات المتأتية من جوانب متعددة كالقروض والودائع والاستثمارات هذا ما عدا المصاريف لتحديد فيما إذا كان الاداء المـالي للمصرف جيد من عدمه. وعليه تعد الكفاءة الإدارية ضرورية لتعزيز أداء ونجاح أي مصرف، وان علم كفاءة القدرة الإدارية يؤدي إلى قرارات خاطئة وخسائر كبيرة، مما يزيد من احتمال التخلف عن السداد لأية التزامات تقع على المصرف، وسيتم قياسه وفق المعادلات الثلاث المذكورة في الجانب النظري خلال ثلاث نسب، الاولى من قسمة المصاريف الى الموجودات، والثانية من قسمة الايرادات الى الموجودات، والثالثة من قسمة القروض الى الودائع.

**أ- تحليل نتائج نسبة المصاريف إلى الموجودات لعينة البحث :** يشير استخدام نسبة المصروفات إلى الموجودات لغرض توفير المعلومات اللازمة لتوضيح الصورة حول الاختلافات الحاصلة في تكاليف المصرف بين مجموع الاجور ومرتبات وتكاليف ادارية مصرفية وغيرها من مصاريف، ومقارنتها مع اجمالي موجودات مصرفية متداولة واخرى ثابتة. وذلك عن طريق احتسابها بنسبة المصروفات الى الموجودات، فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل، يوضح جدول (5) نسب المصروفات إلى الموجودات للمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات السنوية خلال مدة البحث (2018 - 2015)

جدول (5) نسبة المصاريف الى الموجودات /نسبة كفاءة الإدارة /نسبة المصاريف الى الموجودات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 2.165% | 0.345% |
| 2016 | 2.074% | 0.292% |
| 2017 | 2.739% | 0.362% |
| 2018 | 2.029% | 0.279% |
| المتوسط | 2.251% | 0.319% |
| الحد الاعلى | 2.739% | 0.362% |
| الحد الادنى | 2.029% | 0.279% |
| رتبة | 2 | 1 |

المصدر \ اعداد الباحثة / إذ يتضح من الجدول

1. ان المصرف الخليج التجاري حقق اقل متوسط نسبة المصاريف الى الموجودات بلغت بمقدار (0.319%) وهي اقل نسبة مقارنة بالمصرف التجاري العراقي خلال مدة البحث وكان ذلك قدرة الادارة على السيطرة على المصاريف والعمل على تخفيضها مقارنة بالفترات السابقة للمصارف التجاري العراقي
2. وحصل المصرف التجاري العراقي على اعلى متوسط مقارنة بمصرف الخليج التجاري بلغ بمقدار (2.251%) وكان ذلك بسبب زيادة اجمالي المصاريف، واذا كانت هذه الزيادة لمدد طويلة فأنه يؤثر سلبا في مالية المصرف ان لم يكن ذلك بدراسة مقتدرة لتكون نسبة غير قليلة منها من ضمن موجوداته. لذا يصبح من التكامل فحص هذه النسبة، من قبل المحللين والمراقبين الماليين، مع بقية

ب تحليل نتائج نسبة الايرادات الى الموجودات لعينة البحث

هي نسبة تقيس كفاءة الادارة من خلال قسمة الايرادات على الموجودات. علما انه كلما زادت هذه النسبة، كلما كان أداء المصرف أفضل. فالايرادات هي عوائد مالية تضاف الى الموجودات، وتعزز موقع المصرف المالي. يوضح جدول (6) نسب الايرادات إلى الموجودات لمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات السنوية خلال مدة البحث (2018 - 2015)

جدول (6) نسبة الايرادات الى الموجودات /نسبة كفاءة الإدارة / نسبة الايرادات الى الموجودات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 45.942% | 7.633% |
| 2016 | 42.430% | 5.823% |
| 2017 | 51.808% | 38.630% |
| 2018 | 44.530% | 3.815% |
| المتوسط | 46.177% | 13.975% |
| الحد الاعلى | 51.808% | 38.630% |
| الحد الادنى | 42.430% | 3.815% |
| رتبة | 1 | 2 |

المصدر \ اعداد الباحثة / إذ يتضح من الجدول

1. حصول المصرف التجاري العراقي على اعلى متوسط نسبة الايرادات الى الموجودات بلغت بمقدار (46.177%) قارنة بمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث بسبب زيادة اجمالي الايرادات ويدل ذلك على جهود الادارة وفعاليتها المبذولة في تحقيق الايرادات، لتدعيم المركز المالي للمصرف الذي تديره.
2. وحصل مصرف الخليج التجاري على اقل متوسط مقارنة بالمصارف التجاري العراقي بلغ بمقدار (13.975٪)

**ج- تحليل نتائج نسبة القروض الى الودائع لعينة البحث :** هي نسبة تقيس كفاءة الادارة من خلال قسمة القروض على الودائع لحساب قدرة مؤسسة الإقراض في استخدام الودائع المتاحة لغرض منح القروض التي تحقق عوائد مرتفعة لتغطية السحب التي يقوم بها عملائها. وكلما زادت النسبة كلما كان ذلك افضل للمصرف. يوضح جدول (7) نسب الفروض على الودائع لمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات السنوية خلال مدة البحث (2018 – 2015)

جدول (7) نسبة القروض الى الودائع / نسبة كفاءة الإدارة / نسبة القروض الى الودائع

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 31.252% | 0.363% |
| 2016 | 24.124% | 0.415% |
| 2017 | 230.448% | 0.631% |
| 2018 | 23.219% | 0.892% |
| المتوسط | 77.260% | 0.575% |
| الحد الاعلى | 230.448% | 0.892% |
| الحد الادنى | 23.219% | 0.363% |
| رتبة | 1 | 2 |

المصدر \ اعداد الباحثة / إذ يتضح من الجدول

1. حصل المصرف التجاري العراقي على اعلى متوسط نسبة القروض الى الودائع، إذ بلغت بمقدار (77.260%) مقارنة بمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث ويدل ذلك على كفاءة الادارة فيما يتعلق بامكانية استخدام الودائع المتاحة لغرض منح القروض التي تحقق عوائد.
2. بينما حصل مصرف الخليج التجاري على أقل متوسط مقارنة بالمصرف التجاري العراقي بلغ بمقدار (0.575%) وهذا يعطي صورة عن ضعف امكانية ادارة المصارف في الافادة من الودائع وتوظيفها في منح القروض مقارنة بالمدد السابقة.

4**-الربحية** : الربحية هدف أساسي لجميع المصارف، وأمر ضروري لبقائها كمقياس الحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد الموجودة بأقل التكاليف تلبية لطلبات المستفيد من اجل تحقيق النجاح واخذ المكان المناسب في أسواق المنافسة، لأنها مقياس للنجاح الاقتصادي للمنظمة من خلال الأشار في رأس المال. فمؤشر الربحية يعد هدفاً أساسياً لجميع المصارف وأمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها وقيمتها العالية تعد غاية يتطلع إليها المستثمرون. وعادة ما يهتم الدائنون بمؤشر الربحية عند تعاملهم مع المصرف، لأنه يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة من خلال النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له، فمؤشر الربحية يشرح معدلات النمو ومدى القدرة على استدامة الأرباح المستقبلية، لان هدف المصرف الاول هو توزيع الأرباح على المساهمين، وهذا يأتي من اعتماده على أرباحه لأداء أنشطته كتوفير فرص الاستثمار للمصرف بغية ديموسته و نموه مع الحفاظ على مستويات رأس المال بالحدود الكافية، واعطاء الجهد اللازم لتوفير معززات الصناعة المالية، فضلا عن وضع افكار لستراتيجيات المشاركة في أنشطة جديدة والحفاظ على التوقعات التنافسية.

سيتم قياس مستوى الربحية وفق المعادلات الثلاث على التوالي المذكورة في الجانب النظري خلال ثلاث نسب، الاولى من قسمة صافي الربح الى الموجودات، والثانية من قسمة صافي الربح الى حق الملكية، والثالثة من قسمة صافي الربح الى الودائع.

**أ- تحليل نتائج نسبة صافي الربح الى الموجودات لعينة البحث:** يشير استخدام نسبة صافي الربح الى الموجودات لكشف عن قدرة المصرف على تحقيق الارباح من خلال التوظيف الجيد لموجودات المصرف وتوليد الارباح، لذلك فأن النسبة العالية من هذا المؤشر تدل على إمكانية إدارة المصرف من زيادة موجوداته لتوليد المزيد من الأرباح. وأن ارتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة العمليات المصرفية واستخدام الإدارة المقتدر لسياسات استثمار وائتمان تساهم في توليد الإرباح، هناك كفاءة وفاعلية جيدة للأداء المالي المصرفي لذلك المصرف. أما انخفاضه فقد يكون بسبب ارتفاع نفقات التشغيل او استخدام سياسات استثمار وائتمان تقلل من توليد الإرباح. ويوضح جدول (8) نسب صافي الربح الى الموجودات لمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات الربع سنوية خلال مدة البحث (2018 – 2015).

جدول (8) نسبة صافي الربح الى الموجودات /نسب الربحية / نسبة صافي الربح الى الموجودات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 1.886% | 39.270% |
| 2016 | 1.788% | 39.616% |
| 2017 | 2.181% | 2.539% |
| 2018 | 2.447% | 0.165% |
| المتوسط | 2.075% | 20.397% |
| الحد الاعلى | 2.447% | 39.616% |
| الحد الادنى | 1.788% | 0.165% |
| رتبة | 2 | 1 |

المصدر \ اعداد الباحثة /إذ يتضح من الجدول

1. ان المصرف الخليج التجاري حقق اعلى متوسط نسبة صافي الربح الى الموجودات بلغت بمقدار (20.397%) وهي اعلى نسبة مقارنة بالمصارف عينة البحث خلال مدة البحث، دل ذلك على قيام ادارة مصرف بتوظيف الموجودات، وتشغيل الامكانيات المادية في اداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها لعمولات والفوائد المتحققة ووضع سياسات استثمار تساهم في توليد الإرباح .
2. حين حصل المصرف التجاري العراقي على ادني متوسط مقارنة بالمصارف عينة البحث بلغ بمقدار (2.075%) ونجد سبب ذلك على عدم قدرة تلك المصارف من التوظيف الجيد للموجودات لديها، وان هنالك ضعف بادارة تلك المصارف لموجوداتها لتحقيق الربحية، مما أدى الى حصول أكبر نسبة خسائر مقارنة بمصارف عينة البحث في تلك المدد.

**ب-تحليل نتائج نسبة صافي الربح الى راس المال الممتلك لعينة البحث :** هي ناتج عن قسمة صافي الربح الى راس المال الممتلك (رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة ان وجدت)، التي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من ارباح لاصحابه، اي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، وان الارتفاع هو دليل لاداء الادارة الكفوء ويمكن ان يكون ارتفاعه العالي دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ من القروض. يوضح جلول (9) نسب صافي الربح الى راس المال الممثلك لمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات الربع سنوية خلال مدة (2018 – 2015).

جدول (9) نسبة صافي الربح الى راس المال الممتلك / نسب الربحية /نسبة صافي الربح الى راس المال الممتلك

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 2.944% | 99.999% |
| 2016 | 3.031% | 100.000% |
| 2017 | 4.020% | 0.640% |
| 2018 | 4.345% | 0.288% |
| المتوسط | 3.585% | 50.231% |
| الحد الاعلى | 4.345% | 100.000% |
| الحد الادنى | 2.944% | 0.288% |
| رتبة | 2 | 1 |

المصدر \ اعداد الباحثة / إذ يتضح من الجدول

1. ان المصرف الخليج التجاري حقق اعلى متوسط نسبة صافي الربح الى راس المال الممتلك بلغت (50.231%) وهي اعلى نسبة مقارنة بالمصارف عينة البحث خلال مدة البحث، دل ذلك على قيام ادارة مصرف بتوظيف راس المال الممتلك، بمعنى ان فاعلية المصرف في توليد الأرباح من كل دينار من حقوق المساهمين أكثر من بقية المصارف عينة البحث
2. في حين حصل المصرف التجاري العراقي على ادنى متوسط مقارنة بالمصارف عينة البحث بلغ بمقدار (3.585%)،وسبب ذلك على عدم قدرة تلك المصارف من التوظيف الجيد لرأس المال الممتلك وان هنالك ضعف بادارة تلك المصارف مماادى الى تحقيق اكبر نسبة خسائر مقارنة بمصارف عينة في تلك المدد.

**ج-تحليل نتائج نسبة صافي الربح الى الودائع لعينة البحث:** يشير استخدام نسبة صافي الربح الى الودائع للكشف عن قدرة المصرف على توليد الارباح من توظيف الودائع التي نجح في الحصول عليها بمختلف انواعها في نشاطات استثمارية مختلفة، وبإمكان المصرف ان يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مريحة ، فقيمة الدينار الواحد من الودائع في حينها يصبح أكثر قيمة. ثم ان المصرف سيشتري من خلالها الكثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح، وارتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة العمليات في المصرف في توظيف الودائع الجيد واتباع المصرف لسياسات استثمار في توليد الإرباح، وانخفاض هذه النسبة قد يكون بسبب زيادة النفقات وعدم التمكن من توظيف الودائع في مشاريع استثمارية لكي تعود بالمنفعة المالية للمصرف، يوضح جدول (10) نسب صافي الربح الى الودائع لمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات السنوية خلال مدة البحث (2018- 2015).

جدول (10) نسبة صافي الربح الى الودائع / نسب الربحية / نسبة صافي الربح الى الودائع

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 8.118% | 84.870% |
| 2016 | 6.251% | 74.375% |
| 2017 | 7.487% | 0.819% |
| 2018 | 8.074% | 0.398% |
| المتوسط | 7.482% | 40.115% |
| الحد الاعلى | 8.118% | 84.870% |
| الحد الادنى | 6.251% | 0.398% |
| رتبة | 2 | 1 |

المصدر \ اعداد الباحثة /إذ يتضح من الجدول

1. ان مصرف الخليج التجاري حقق أعلى متوسط نسبة صافي الربح الى الودائع بلغت (40.115%) وهي اعلى نسبة مقارنة بالمصارف عينة البحث خلال مدة البحث هذا يدل ذلك على توليد الأرباح من استثمار الودائع اكثر من باقي الفترات للمصارف عينة البحث.
2. ينما حصل المصرف التجاري العراقي على ادنى متوسط مقارنة بمصرف الخليج التجاري بلغ (7.482%)،ونرى سبب ذلك عدم قدرة تلك المصارف من استثمار الودائع لتغطي عوائدها كجزء من المصاريف، مما ادى الى ارتفاع المصاريف على حساب الايرادات. وأدى بالتالي الى حصول اکبر نسبة خسائر مقارنة بمصارف ضمن عينة البحث في تلك الفترات.

5 **– السيولة** :تعد السيولة احد اهم الامور لديناميكية (بمعنى؛ الحركة المستمرة، أو الدائمة) العمل في المصرف، وذلك بتعزيز مرونته وقدرته على مواجهة التزاماته التي تشمل بصورة أساسية تلبية لطلبات المودعين السحب من الودائع، وايضا بحالات تقديم طلبات الائتمان من قروض وتسليفات طبقا لأحتياجات المجتمع، الأمر الذي يحتاج الى توفير نقد سائل لدى المصرف وبشكل كافي وفي الوقت المحدد، فضلاً عن ضمان سهولة الحصول على النقد بسرعة وبدون خسائر عالية في الحالات الطارئة. وسيتم قياسه وفق المعادلات الثلاث المذكورة في الجانب النظري خلال ثلاث نسب؛ الاولى من قسمة النقد الى الودائع، والثانية من قسمة النقد الى الموجودات، والثالثة من قسمة الودائع الى الموجودات.

**أ- تحليل نتائج نسبة النقد الى الودائع لعينة البحث:** يشير استخدام نسبة؛ النقد الى الودائع، الى العلاقة بين النقد المتاح لدى المصرف ولدى البنك المركزي وبين اجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك افضل للمصرف ومصدر امان للادارة، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع لمدى قدرة النقد للمصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة عليه، أي زيادة النقد مقارنة بحجم الودائع. في حين يؤشر انخفاضها الى انخفاض المبالغ السائلة، عن الودائع المتعرضة للسحب من المصرف، يوضح جدول (11) نسب النقد الى الودائع لمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات الربع سنوية خلال مدة البحث (2018 -2015)

جدول (11) نسبة النقد الى الودائع/ نسب السيولة / نسبة النقد الى الودائع

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 160.402% | 65.849% |
| 2016 | 94.230% | 71.990% |
| 2017 | 75.128% | 85.161% |
| 2018 | 103.788% | 106.681% |
| المتوسط | 108.387% | 82.420% |
| الحد الاعلى | 160.402% | 106.681% |
| الحد الادنى | 75.128% | 65.849% |
| رتبة | 1 | 2 |

المصدر \ اعداد الباحثة /إذ يتضح من الجدول

1. المصرف التجاري العراقي حقق اعلى متوسط نسبة النقد الى الودائع بلغت (108.387%) وهي اعلى نسبة مقارنة بالمصارف عينة البحث خلال مدة البحث،حيث دلت الحالة الاخيرة، على زيادة النقد مقارنة بحجم الودائع، بمعنى قدرة النقد للمصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة عليه، حتى لو كان حجم الودائع المسحوبة كبيرة فلن يؤثر سلباً على عمل المصرف اكثر من بقية المدد للمصارف عينة البحث.
2. بينما حصل مصرف الخليج التجاري على ادنى متوسط مقارنة بالمصارف عينة البحث بلغ بمقدار (82.420%)وسبب ذلك هو زيادة الودائع مقارنة بإنخفاض النقد، مما قد يؤدي الى مخاطرة في السيولة الكافية. باعتبار ان ذلك يعكس قلة الموجودات السائلة (وهي النقد في صندوق المصرف ولدى المصارف الأخرى ذات التعاون المصرفي مع المعني) التي يواجه بها المصرف التزاماته المالية الأخرى ولاسيما اذا تعرض المصرف الى السحب المفاجئ من قبل المودعين في تلك المدد.

**ب تحليل نتائج نسبة النقد الى الموجودات لعينة البحث :** وهي النسبة الناتجة عن قسمة النقد على اجمالي الموجودات، فارتفاع هذه النسبة يشير الى انخفاض مخاطرة السيولة، بمعنى زيادة الارصدة النقدية سواء كانت في الصندوق او لدى المصارف التي يواجه بها المصرف التزاماته اليومية المختلفة في تعاملاته المالية معها، يوضح جدول (12) نسب النقد الى الموجودات لمصارف عينة البحث ، وتم استخدام البيانات الربع سنوية خلال مدة البحث –(2018-2015)

جدول (11) نسب النقد الى الموجودات / نسب السيولة / نسب النقد الى الموجودات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 37.276% | 30.469% |
| 2016 | 26.951% | 38.345% |
| 2017 | 21.892% | 38.592% |
| 2018 | 31.456% | 44.379% |
| المتوسط | 29.393% | 37.946% |
| الحد الاعلى | 37.276% | 44.379% |
| الحد الادنى | 21.892% | 30.469% |
| رتبة | 2 | 1 |

المصدر \ اعداد الباحثة /إذ يتضح من الجدول

1. ان مصرف الخليج التجاري حقق اعلى متوسط نسبة النقد الى الموجودات بلغت (37.946%) وهي اعلى نسبة مقارنة بالمصرف التجاري العراقي خلال مدة البحث،وفيها زيادة الارصدة النقدية، اي انخفاض مخاطرة السيولة. لكن، من ناحية أخرى، فقداضاعت المصارف على نفسها فرصة استثمار ذلك النقد بدل من تجميده.
2. ينما حصل المصرف التجاري العراقي على ادنى متوسط مقارنة بمصرف الخليج التجاري بلغ (29.393%)،بمعنى آخر هي نسبة انخفاض النقد السائل الى الموجودات.

**ج- تحليل نتائج نسبة الودائع الى الموجودات الى لعينة البحث:** تعد نسبة الودائع الى الموجودات مقياسا آخر للسيولة، اذ يتم قياس هذه النسبة بتقسيم إجمالي الودائع على إجمالي الموجودات. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تشير إلى قاعدة واسعة لتمويل المصرف، والتي تحدد كيف يتم تمويل موجودات المصرف عن طريق الودائع، بدلاً من الأموال المقترضة أو حقوق الملكية فكلما ازدادت النسبة كان ذلك افضل للمصرف، بسبب سياسة المصرف الائتمانية في تعزيز الودائع (مع ملاحظة زيادة قيمة الفوائد لان الزبون يصبح هو المقرض للمصرف) يوضح جدول (12)نسب الودائع الى الموجودات لمصارف عينة البحث، وتم استخدام البيانات الربع سنوية خلال مدة البحث (2018-2015)

جدول (12) نسبة الودائع الى الموجودات/ نسب السيولة/ نسبة الودائع الى الموجودات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 23.239% | 46.278% |
| 2016 | 28.602% | 53.265% |
| 2017 | 29.140% | 43.317% |
| 2018 | 30.307% | 41.600% |
| المتوسط | 27.822% | 46.115% |
| الحد الاعلى | 30.307% | 53.265% |
| الحد الادنى | 23.239% | 41.600% |
| رتبة | 2 | 1 |

المصدر \ اعداد الباحثة / إذ يتضح من الجدول

1. ان مصرف الخليج التجاري حقق اعلى متوسط نسبة الودائع الى الموجودات بلغت (46.115%) وهي اعلى نسبة مقارنة بالمصرف التجاري العراقي خلال مدة البحث ، هذه النسبة العالية نتجت بسبب سياسة المصرف الائتمانية في تعزيز الودائع وامكانية المصرف لتمويل معظم موجوداته عن طريق الودائع.
2. بينما حصل المصرف التجاري العراقي على ادنی متوسط مقارنة بمصرف الخليج التجاري بلغ بمقدار (27.822%)،والنسبة الدنيا نتجت عن ضعف سياسة المصرف الائتمانية في تعزيز الودائع.

6**- حساسية مخاطر السوق**: تعرف مخاطر السوق بأنها حالة اضطرابية تصيب عائدات المؤسسة المالية نتيجة تغيرات السوق التي يكون مصدرها الظروف المحركة وهي إما اقتصادية او مالية، ومنها؛ تغيرات أسعار الموجودات، أسعار القائدة ومؤشرات السوق، والسيولة. اي انها تعزى الى احتماليات ورود الخسارة سواء كانت متوقعة او غير ذلك، نتيجة للتغيرات التي تحصل في قيمة الموجودات والمطلوبات التي تظهر في الميزانية وعوامل كثيرة مسببة لتلك الخسارة. وسيتم قياسه وفق المعادلة المذكورة في الجانب النظري من خلال قسمة المرح ودات الحساسية السعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

تحليل نتائج نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لعينة البحث يتم قياس نسبة الفجوة وفق المعادلة من خلال قسمة الموجودات الحساسة لمخاطر السوق (القروض،السلف، الاستثمار الى المطلوبات الحساسة لمخاطر السوق (الودائع)، فاذا ما امتلك المصرف نسبة اعلى من واحد فان عائد المصرف سوف يكون اقل اذا ما انخفضت أسعار الفائدة وسيكون أعلى اذا ما ارتفعت أسعار الفائدة. وبسبب صعوبة التنبؤ بأسعار الفائدة فان بعض المصارف تعرف اسلوب تخفيض مخاطر اسعار الفائدة، بالحفاظ على نسبة الحساسية لاسعار الفائدة، بقيمة قريبة من الواحد الصحيح. فحصول المصارف على نسبة GAP تساري (1) او اكبر من (1) تكون الموجودات الحساسة إلى مخاطر السوق أعلى من المطلوبات الحساسية المخاطر السوق في حال التغيرات العكسية لأسعار الفائدة. مما يعني ان تلك المصارف كانت اكثر تفادياً لمخاطرة سعر الفائدة ويعزز عملها المصرفي كون ان المخاطرة تتأثر بشكل كبير للتقلبات المستمرة في اسعار الفائدة مما يعرض المصرف الى خسائر او ارباح نتيجة هذه التقلبات بالرغم من وجود بعض الادوات المالية . فضلاً عن تخصيص جزء من ادواتـه فـي مـوجـودات لا تتأثر بتقلبات اسعار الفائدة كـالقروض ثابتة الفائدة او موجودات ترتفع في قيمتها مع انخفاض اسعار الفائدة كالسندات طويلة الأمد، فعند حصول المصارف على نسبة GAP اقل من 1، اي ان المطلوبات الحساسة إلى مخاطر السوق أعلى من الموجودات الحساسة لمخاطر السوق في حال التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وعليها ان تحاول جاهدا للتغلب على هذه المخاطرة فالرأسمال هنا يجب ان يكون قادراً على مواجهة تلك المخاطرة ومحاولة المحافظة على التوازن النسبي في هذه النسبة لكي يتفوق المصرف على الآخرين في ظل المنافسة الشديدة في مجال العمل المصرفي، يوضح جدول (13) نسب الموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبـات الصاسـة لسعر الفائدة عينـة البحـث، وتم استخدام البيانات الربـع سـنوية خلال مدة البحث (2018-2015)

جدول (13) نسبة الفجوة / نسب حساسية المخاطر/نسبة الفجوة

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | مصرف التجاري العراقي | مصرف الخليج التجاري |
| 2015 | 8.875% | 0.080% |
| 2016 | 7.159% | 0.879% |
| 2017 | 68.565% | 13.800% |
| 2018 | 7.830% | 15.736% |
| المتوسط | 23.107% | 7.628% |
| الحد الاعلى | 68.565% | 15.736% |
| الحد الادنى | 7.159% | 0.080% |
| رتبة | 1 | 2 |

المصدر \ اعداد الباحثة /إذ يتضح من الجدول

1. ان المصرف التجاري العراقي حقق اعلى متوسط نسبة فجوة بلغت (23.107%) وهي اعلى نسبة مقارنة بمصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث،
2. بينما حصل مصرف الخليج التجاري على ادنی متوسط مقارنة بالمصرف التجاري العراقي بلغ بمقدار (7.628%)،
3. أن انخفاض مخاطرة سعر الفائدة في المصرف تدلل على انه يخصص جزءاً من امواله لاقتناء موجودات لا تناثر بتقلبات اسعار الفائدة مثل القروض ثابتة الفائدة (التي تكون عادة منخفضة عن السعر السوقي للعملة). والموجودات التي ترتفع قيمتها مع ارتفاع اسعار الفائدة مثل السندات طويلة الاجل. والعكس صحيح في حالة ارتفاع مخاطرة سعر الفائدة.

**تمهيد :**

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ظل الاطارين ) النظري و العملي ( و في ضوء نتائج عملية تحليل البيانات و المعلومات التي تمت وفق الاساليب الاحصائية المعتمدة للتأكد من صحة نتائجها

أولا : الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري للبجث :

١-نظراً لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافـه عـن بـاقي الوحـدات التجارية والصناعية لا تصلح النسب المالية المستخدمة فـي تقيـيم أداء بـاقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية بل هناك نسب خاصـة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مـع النشـاط الـذي تزاولـه هـذه المصارف.

٢-تعد الودائع المصدر الأساس لتمويل أنشطة المصارف المتنوعة وتشكل الجزء الأكبر لان استخداتها المالية لذا عمل البنك المركزي على ضرورة الاحتفاظ باستبيان هذه الوائع لحماية أموال المواعين .

٣- العمل المصرفي دائما محاط بمجموعة من المخاطر المصرفية التي تعكس أثارها بشكل سلبي في الآراء المصرفي إذا تم ادارتها بشكل صحيح . ترتكز قرارات لجنة بازل على ثلاث دعائم أو ركائز أساسية هي :

1. الحد الآني لمتطلبات رأس المال .
2. والمراجعة الإشرافية .
3. وانضباط السوق.

٤-وقد حددت تلك الدعائم بهدف التعامل مع ما تواجهه المصارف من تحديات عديدة ناتجة عن الانفتاح الاقتصادي فايسفر عنه من زيادة حدة المناسبة ، وما تبع ذلك ان تطورات تلاحقة الزمت المؤسسات والهيئات التشريعية المالية وعلى رأسها لجنة بازل بوضع تلك الدعائم التي من شانها تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بالعمل المصرفي كافة .

٥- على الرغم ما وفرته قررات لجنة بازل 2 للمصارف ان أساليب سليمة وانه ضمن رقابة مستمرة وواعية فيما يتعلق بكلية رأس المال المصرفي، فرضت في الوقت انـه ضغوطا جديدة على هذه المصارف على سعيد قياس المخاطر وإدارتها مع أعباء إضافية للرقابة الداخلية والخارجية وآليلة رأس المال .

٦-زيادة رأس المال ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق كفاية رأس المـال فكلما كان مصرف كان يتمتع برأسمال قوي ولكن سوء عملات الإشراف والرقابة الداخليه أدى إلى إخفاقها .

٧- ترتب على صور - قررات بازل - الحاجة المالية للمصارف العراقية إلى وكالات التقييم (التصنيف) الانتمائي وهذا يوجب على المصارف دعم موقفها الانتمائي الإيجابي لمزيد ان الشفافية والأفصاح لتحسين درجة تصنيفها لما يترتب على ذالك من تحقيق ميزة تنافسية على المصارف .

ثانيا : الاستنتاجات الخاصة بالجانب العملي للبحث :

1. يعد نظام CAMEL احد معايير الإنذار المبكر التي تستعمل في تقييم الأداء العالي للمصارف ، والكشف عن أوجه الخلل والضعف في مراكزها المالية ، ويقوم هذا النظام على الفحص الميداني وهو أحد أساليب الرقابة الوقائية التي تقوم بها السلطات النقدية ، ويوجد هناك ترابط بين متغيرات الدراسة ونظام CAMEL تتمثل في أن ( كفاية رأس المال والريحية والسيولة ) مكونات مهمة في هذا النظام ، كما تعد نتائج تقييم وتصنيف المصارف مقبولة وتعتمدها البنوك المركزية في توصيف عناصر الضعف والقوة لهذه المصارف .
2. تم تطبيق نظام CAMEL من قبل قسم الرقابة الميدانية في البنك المركزي العراقي ، ويشكل اقتصر على المصارف الخاصة دون إخضاع المصارف الحكومية لهذا النوع من التقييم والتصنيف ، كما اختصرت عملية التقديم بموجب هذا النظام على السنوات الممتدة من (2007 – 2010 ) دون شمول السنوات اللاحقة لهذه المدة .
3. أظهرت نتائج تقييم وتصنيف ملاءة رأس المال للمصارف العينة بموجب نظام CAMEL ، وجود ضعف في بنية القاعدة الرأسمالية للمصارف الحكومية عينة البحث نتيجة عدم وجود تطور في رأس المال المدفوع وتنفي في نسب كفاية رأس المال ، في حين شهدت المصارف الخاصة تطوراً واضحاً في رؤوس أموالها .
4. أظهرت نتائج تقييم وتصنيف ربحية مصارف العينة أن المصارف الحكومية حققت أرباح متواضعة لا تتناسب مع حجم الأموال المودعة لديها والأرصدة النقدية المتوفرة في خزائنها ، علما أن مصرف الرافدين حقق خسارة في نتيجة النشاط لبعض السنوات ، بينما تبين نتائج التقييم أن المصارف الخاصة حققت أرباح جعلتها تصنف وفق المؤشرات المعتمدة ضمن المستوى الأول رغم سياسة التحفظ الائتماني التي تتبعها هذه المصارف .
5. تبين نتائج تقييم اتجاهات السيولة لدى مصارف العينة وجود تحسن في مراكز السيولة لكل من المصارف الحكومية والخاصة وبلغت مستويات من السيولة تجاوزت النسبة المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة نسبة (30%).

**التوصيات** :

استكمالا لمتطلبات الدراسة و في ضوء ما تقدم من اطر نظرية لموضوع نظام التقديم المصرفي الامريكي ( CAMELS ) و أثره على السياسة الائتمانية المصارف و ما اظهرته التحليلات من استنتاجات ( نظرية و عملية ) . نستعرض فيما يأتي مجموعة من التوصيات المقدمة الى المصارف بصور عامة و الى المصارف المبحوثة بصورة خاصة و التي جاءت على النحو الآتي :

1. تنظیم دورات و برامج تدريبية متخصصة في مجال التقديم و الرقابة المصرفية من أجل تنمية القدرات الفنية للنهوض بمتطلبات العمل المصرفي و الرقابي و التعامل معه بكفاءة.
2. ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية لتطوير آليات تطبيق نظام التقديم المصرفي (CAMELS) حتى تصبح تقارير التفتيش اداة فاعلة للرقابة على المصرف و تحقیق أهدافه.
3. متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للمصارف و خاصة تلك النظم و الاستفادة من خبرات الدول و المصارف المتخصصة مثل نظام العالمية في هذا المجال.
4. حث البنوك المركزية العراقية باستخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS) ( في عمليات الرقابة المكتبية و الميدانية على المصارف العاملة بما يضمن الوصول إلى قطاع مصرفي سليم
5. تطبيق نظام التقييم المصرفي ( CAMELS) بتقييم المصارف , اذ ان ابرز الجوانب الايجابية بتطبيق نظام التقييم المصرفي و دوره في التغذية الراجعة و الرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور و مسبباتها .
6. من الضروري قيام البنك المركزي بإخضاع المصارف الحكومية سواء كانت التجارية المتخصصة التي ما زالت تمارس أعمال الصيرفة الشاملة إلى نظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMEL .
7. ضرورة قيام البنك المركزي بتطوير المؤشرات الخاصة بنظام التقييم CAMEL وجعلها أكثر ملائمة لواقع المصارف الخاصة والحكومية ، فضلاً عن إعداد دليل خاص لقياس حجم المخاطرالتي تتعرض لها المصارف وبأنواعها المختلفة .
8. ينبغي على البنك المركزي العراقي الذي يمثل أعلى سلطة رقابية في البلد أن يتخذ إجراءات من شانها أن تلزم المصارف الحكومية يتطبيق الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال المحدد بموجب قانون المصارف وبنسبة (12%) .
9. ينبغي على البنك المركزي العراقي تطبيق الإجراءات الخاصة بتدعيم المراكز المالية للمصارف الحكومية ، وذلك برفع سقف رؤوس أموالها المدفوعة إلى (250) مليار دينار عراقي كما هو الحال لدى المصارف الخاصة .
10. ينبغي على البنك المركزي العراقي إتباع سياسات جديدة في السيطرة على مناسيب السيولة المصرفية ، وتخليص المصارف الخاصة من سياسات التحفظ الائتماني وكذلك السيولة الفائضة التي أثرت في انخفاض مستوى العائد في هذه المصارف ، وتحميرها على منح الائتمان والدخول في استثمارات مريحة .
11. على المصرف عينة البحث التركيز على الأنشطة التي تدر عوائـد مصـرفية أعلى من غيرها من الأنشطة وتقديم أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى المصرف .
12. على إدارة المصرف التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم تـرك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية .
13. ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الأجـللمـا تـدره مـ ن ایرادات، وهذا ما بينته الحسابات الختامية للمصرف عينة البحث خلال فتـرة المقارنة.
14. على المصرف عينة البحث زيادة الاهتمام بتقييم أدائه المالي للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها ، فضلا عن معرفة نقاط القوة وزيادتهـا لتطـوير الأدالمالي للمصرف بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسـة المصارف الأخرى. د. ضرورة إدخال الكادر المحاسبي في المصرف بدورات تدريبية لزيادة معرفتهم وتطويرها في مجال إجراء دراسات تقييم أداء المصارف لأجل إجراء دراسات مستقبلية من شأنها زيادة كفاءة المصرف وفاعليته.
15. الوقوف على العديد من الاعتبارات و القضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال، جولة الأصول، الربحية ، السيولة ، التي تتعلق بهذه المكونات، لعل أهمها-: الوقوف على مستوى مخاطرة السوق و المخاطر المتعلقة بالأنشطة غير التقليدية
    1. كذلك تركز المخاطر
    2. مدى قوة العوائد و تأثرها بعناصر غير تقليدية.
    3. مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة
    4. مدى حاجة المصرف إلى رأسمال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطته المحتملة.
    5. تحول المصرف في انشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال .
16. ضرورة تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي ( CAMELS) ضمن البيانات المالية السنوية التي يصح عنها المصرف الجمهور و بالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد فرض انضباط السوق و هو احدى دعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات بازل للرقابة المصرفية .

1. 1- عمر علي كامل الدوري - **تقييم الأداء المصرفي**الأطار المفاهيمي والتطبيقي – بغداد - شارع المتنبي - المكتبة الوطنية – 2013- الطبعة الاولى – ص 711 [↑](#footnote-ref-1)
2. [https://www.starshams.com/2021/05/performance-management-employees.html -](https://www.starshams.com/2021/05/performance-management-employees.html%20-) 2 [↑](#footnote-ref-2)
3. مصدر سابق - عمر علي كامل الدوري -3 [↑](#footnote-ref-3)
4. <https://www.starshams.com/2021/05/performance-management-employees.html-> - 4 [↑](#footnote-ref-4)
5. - د .الحسيني، فلاح الحسن د . الدوري، مؤيد عبد الرحمن . " إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000،حد 222. [↑](#footnote-ref-5)
6. - العاني، احمد حسين بتال الكبيسي، عبد الرحمن، عبيد جمعة، لقياس أداء المؤسسات التعليمية باستخدام نموذج لامعلمي: جامعة الأنبار تراسة حالة ، جامعة الأخبار، العراق، 2004، ص 5. [↑](#footnote-ref-6)
7. - Salerno, C.S. (2003). "What we know about the efficiency of higher education institutions: the 1 best evidence", Center for Higher Education Policy, University of Twente, Netherlands, 2003, p: 16 [↑](#footnote-ref-7)
8. - د. البلتاجي، محمد، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية: مرابحة- مضارية- مشاركة الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية"، الإمارات، دبي، 2005، صد 6 [↑](#footnote-ref-8)
9. - انظر في:

   - د الحسيني، فلاح الحسن - د . الدوري. مؤيد عبد الرحمن . إدارة البنوك مدخل کمي واستراتيجي معاصر ، مرجع سبق ذكره، ص 238.

   - د. الشماع خليل - د. عبد الله خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية 1990صـ 15-17. كتوراه، جامعة مشق، سورية، 1997، صد 86. [↑](#footnote-ref-9)
10. م. نبراس جاسم كاظم – مصدر سابق - [↑](#footnote-ref-10)
11. - طارق عبد العال حماد – تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " – الدار الجامعية – الإسكندرية –مصر-  ص 103 [↑](#footnote-ref-11)
12. - د. احمد ابريهي علي – المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية – كانون الثاني 2018 [↑](#footnote-ref-12)
13. - أحمد, مالك الرشيد , " مقارنة بين معياري cael camel كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق , كيف يستخدم معيار camel في قياس اداء فروع المصرف و تصنيفها ؟ " , مجلة المصرفي ، العدد 35 , مارس 2005 . [↑](#footnote-ref-13)
14. - بوخلخال ,' أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي ( CAMELS ) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - جامعة الأغواط - الجزائر - مجلة الباحث, العدد 10· 2012 [↑](#footnote-ref-14)
15. - Dang Uyen, " THE CAMEL RATIN SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY", Arcada University of Applied Sciences, International Business, 2011. [↑](#footnote-ref-15)
16. - عبد القادر , زيتوني," دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك" , رسالة ماجستير جامعة الجزائر , 2009 [↑](#footnote-ref-16)
17. - المصدر : عبد القادر زينوى " دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك " رسالة ماجستير , جامعة الجزائر , 2009 [↑](#footnote-ref-17)
18. - Hirtle, Beverly J.; Lopez, Jose A.," Supervisory Information and the Frequency of Bank Examinations, "FRBNY ECONOMIC POLICY REVIEW, APRIL 1999. [↑](#footnote-ref-18)
19. - بو رقبة ، شوقي ، " طريقة ( CAMELS) في تقييم أداء البنوك الإسلامية " . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات - سطيف - الجزائر , 2009 . [↑](#footnote-ref-19)
20. - Rose, Peter S. ;Hudgins, Sylria C., "Bank Management & Financial Services", Eighth Edition, prenticel Hall, 2010- p520-521. [↑](#footnote-ref-20)
21. - لكراسنة , ابراهيم , " أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر " , الطبعة الثانية , ص 36 ,2010 ,مصدر سابق [↑](#footnote-ref-21)
22. - شاهین , علي عبد الله, أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية , ص 19 مصدر سابق [↑](#footnote-ref-22)
23. - Nickson,Jimkates, 2001 , pp28. [↑](#footnote-ref-23)
24. - Sharma,meara, management of financial institutions with emphasis on bank and risk management", prentice-Hall, 2008.p90 [↑](#footnote-ref-24)
25. - الكراسنة , ابراهيم , " أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر , 38 ,مصدر سابق [↑](#footnote-ref-25)
26. - Dahiyat, Ahmad. "The Application of CAMELS Rating System to Jordanian Brokerage Firms ", ISSN 1450-2887 Issue 88, 2012.p 18 [↑](#footnote-ref-26)
27. - Trautmann, Patrick Y., " CAMELS RATINGS", USAID-Funded Economic Governance II Project, BearingPoint, Inc., 2005.p 47 [↑](#footnote-ref-27)
28. - Babar, Haseeb Zaman; Zeb, Gul," CAMELS RATING SYSTEM FOR BANKING INDUSTRY IN PAKISTAN", Umea School of Business, Spring Semester 2011, Master Thesis, One-Year, 15hp. P 36-37 [↑](#footnote-ref-28)
29. - National Banks Comptroller of the Currency Administrator of 2007 :P 55-54 [↑](#footnote-ref-29)
30. - Collier, Forbush, Nuxoll, O'Keefe, 2003 : 2 [↑](#footnote-ref-30)
31. - Trautmann, Patrick Y., " CAMELS RATINGS", USAID-Funded Economic Governance II Project, BearingPoint, Inc., 2005.p 47 [↑](#footnote-ref-31)
32. - بو رقبة ، شوقي ، " طريقة ( CAMELS) في تقييم أداء البنوك الإسلامية " ص 5 – مصدر سابق [↑](#footnote-ref-32)
33. - العميد , علي عبد الرضا حمودي , " مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانيات التنبؤ المبكر بالأزمات " , المديرية العامة للإحصاء و الابحاث - البنك المركزي العراقي ، 2010,ص 7 [↑](#footnote-ref-33)
34. - Abusharba, M. T., Triyuwono, I., Ismail, M., & Rahman, A. F. (2013), Determinants of

    Capital Adequacy Ratio (CAR) in Indonesian Islamic Commercial Banks, Global Review

    of Accounting and finance, 4(1), pp:161 [↑](#footnote-ref-34)
35. - Nzioki, Suka Justus (2011), The Impact of Capital Adequacy on the Financial Performance of Commercial Banks Quoted at the Nairobi Stock Exchange, Degree of Masters of Business Administration-School of Business, University of Nairobi. Pp:21 [↑](#footnote-ref-35)
36. - Ezike, J. E., & MO, O. (2013). Capital Adequacy Standards, Basle Accord and Bank

    Performance: the Nigerian Experience (A Case Study of Selected Banks in Nigeria), Asian

    Economic and Financial Review, 3 (2), 148 [↑](#footnote-ref-36)
37. -Al-Fawwaz, T. M., & Alrgaibat, G. A. (2015), Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-2013, International Journal of Academic Research in

    Accounting, Finance and Management Sciences, 5(1), 179 [↑](#footnote-ref-37)
38. - 10- داود، محمد بدر داود والعلي، احمد (2017)، اثر محددات كفاية رأس المال على اداء المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة البث، المجلد (39، الحد (23)، ص 54 [↑](#footnote-ref-38)
39. - Pradhan, R. S., & Parajuli, P. (2017), Impact of Capital Adequacy and Cost Income Ratio on Performance of Nepalese Commercial Banks, International Journal of Management Research, 8(1),pp: 10. [↑](#footnote-ref-39)
40. -Jheng, Tan Jia & Abdul Latiff, Ahmed Razman &, Keong, Ooi Chee & Qun, Tong Chue

    (2018), The Relationship between Capital Adequacy Ratio and Stock Price of Banking

    Institutions: Evidence from Malaysia, **International Academic Journal of Accounting**

    **and Financial Management, Vol. 5, No. 3,: pp:67-87.** [↑](#footnote-ref-40)
41. المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد (2004)، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد،

    جامعة بغداد ص 16 [↑](#footnote-ref-41)
42. - بعزيز، سهيله (2018)، استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقيم الاداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستی غير منشورة، قسم اقتصاد نقدي وينكي، كلية العلوم التيسير والعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.ص 48 [↑](#footnote-ref-42)
43. - Hashim, Hafiza Aisha and Muhmad, Siti Nuruin (2015), Using The CAMEL Framework In Assessing Bank Performance in MALAYSIA, **International Journal of Economics, Management and Accounting 23, No.1, pp:116** [↑](#footnote-ref-43)
44. - الجميل، سرمد كوكب (2018)، ادارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.ص 137 [↑](#footnote-ref-44)
45. - سعيد، عبد السلام لفته (2013)، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الاولى، دار الذاكرة، للنشر والتوزيع، عمان.ص 57 [↑](#footnote-ref-45)
46. - المزوري، حسين أحمد حسين (2005)، اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف (دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.ص17 [↑](#footnote-ref-46)
47. - المزوري، حسين أحمد حسين (2005)، ص16 [↑](#footnote-ref-47)
48. - النعيمي، عدنان تايه والتميمي، ارشد فؤائد (2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، عمان ص 24 [↑](#footnote-ref-48)
49. - Ombaba, K. B. M. (2013), Assessing the Factors Contributing to Non–Performance Loansin Kenyan Banks, **European Journal of Business and Management, Volume (5),**

    **Number (32), pp:155** [↑](#footnote-ref-49)
50. - Adeolu, Abata Matthew (2014), Asset Quality and Bank Performance: A Study of

    Commercial Banks in Nigeria, **Journal of Finance and Accounting, Volume(5), Number(18), pp: 39**. [↑](#footnote-ref-50)
51. - Pastory, Dickson & Mutaju, Marobhe (2013), The Influence of Capital Adequacy on Asset Quality Position of Banks in Tanzania, **International Journal of Economics and Finance; Volume (5), Number (2), pp:179** [↑](#footnote-ref-51)
52. - Bebeji, A. (2013), Consolidation and Asset Quality of Banks in Nigeria, **International Journal of Business and Management Invention, Volume (2), Number (2), pp:13..** [↑](#footnote-ref-52)
53. Lucky, L. A., & Nwosi, Anele Andrew (2015), Asset Quality and Profitability of

    Commercial Banks: Evidence From Ni-geria, *Research* **Journal of Finance and**

    **Accounting, Volume (6), Number (18).** P26- [↑](#footnote-ref-53)
54. - K. S., Manoj Narayanan & Thomas, Asha & Abraham, Chandapillai M.(2018),Performance Evaluation of Public Sector Banks Based on CAMEL Methodology, **International Journal of Engineering Technology Science and Research, Volume (5),**

    **Issue (1), pp:1579.** [↑](#footnote-ref-54)
55. - Kakkar, Aisha & Sharma, Abhishek (2016), Impact of Asset Quality on Profitability of Selected Public Sector Banks in India, The Research Repository, **Yearly Journal of**

    **Gitarattan International Business School, Rohini, Delhi, Volume (3), Number (1),**

    **pp:42** [↑](#footnote-ref-55)
56. - Chimkono, Eston (2016), Effect of Micro and Macroeconomic Factors on Financial

    Performance of Commercial Banks in Malawi, **Doctor of Philosophy, Jomo Kenyatta**

    **University of Agriculture and Technology**.p87 [↑](#footnote-ref-56)
57. - Sathyamoorthi, C. R. & Mapharing, Mogotsinyana, & Ndzinge, Shabane (2017),

    Performance Evaluation of Listed Commercial Banks in Botswania: The CAMEL Model,

    **Archives Business Research, Volume (5), Number 10, pp:149** [↑](#footnote-ref-57)
58. - Daud, Nur Afiyas (2013), Prestasi Perbankan Di Malaysia: Analisis Camel, (8), (1),

    pp:1334 [↑](#footnote-ref-58)
59. - Dang, Uyen (2011), The CAMEL Rating System in Banking Supervision A Case Study, **Degree Thesis, Arcada University of Applied Sciences, International Business**.**p 21** [↑](#footnote-ref-59)
60. - Islam, Md. Zahidul & Hasan, Ikramul& Hossain, Md. Munir, & Low, Kim Cheng Patrick (2017), Total Quality Management and Job Satisfaction Among the Bank Employees, **International Journal of Learning and Intellectual Capital, Volume (14), Nomber(4), pp:349** [↑](#footnote-ref-60)
61. Salman, Ali & Hes, Tomáa (2016), A Proposed Model for Applying Total Quality

    Management in Syrian Banks: A Case Study in the Industrial Bank of Syria, **Investment**

    **Management and Financial Innovations, Volume (13), Issue (2), pp:149-156.** - [↑](#footnote-ref-61)
62. Rahman, Ataur & Rana, Tarek Masud (2018), Privatization, Financial Liberalization, and Bank Performance: Evidence from Bangladesh, **Global Journal of Management and Business Research: B Economics and Commerce, Volume (18), Issue (7), pp:52.** - [↑](#footnote-ref-62)
63. - Alzugaiby, Basim & Gupta, Jairaj & Mullineux, Andrew (2019), Bank Distress and Tail Risk, SSR, pp:17. [↑](#footnote-ref-63)
64. - Sufian, Fadzlan, & Chong, Royfaizal Razali (2008), Determinants of Bank Profitability in A Developing Economy: Empirical Evidence From the Philippines, **Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance, Volume (4), Nomber (2), pp:96** [↑](#footnote-ref-64)
65. - Silva, Tarcision Pedro and Leite, Mauricio and Gise Jaqueline Carla and Gollo Vanderlei (2017), Financial and Economic Performance of Major Brazilian Credit Cooperatives, **Contaduria Y Administration 62: 1448.** [↑](#footnote-ref-65)
66. - الطائي، سجى فتحي محمد ومحمد، محمد، ليلى عبد الكريم (2013)، التنبؤات بالازمات المصرفية باستخدام معيار الـ CAMELS دارسة تطبيقية على مجموعة من المصارف الاتجارية الاردنية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (2).ص 222 [↑](#footnote-ref-66)
67. - K. S., Manoj Narayanan & Thomas, Asha & Abraham, Chandapillai M.(2018),

    Performance Evaluation of Public Sector Banks Based on CAMEL Methodology,

    **International Journal of Engineering Technology Science and Research, Volume (5),**

    **Issue (1), pp:1581** [↑](#footnote-ref-67)
68. - wheelen, Thomas L. & Hunger, J. David (2006), **strategic Education management and Business policy**, pearson Education lnc. Upper saddle River, 10th Edition, New Jersey **pp901** [↑](#footnote-ref-68)
69. - Iqbal, Mohammad Jahid (2012), Banking sector's performance in Bangladesh-An

    application of selected CAMELS ratio, **Master in Banking and Finance, Asian Institute of Technology, School of Management, Thailand**.**pp10** [↑](#footnote-ref-69)
70. -فخري، سامر محمد وقادر، اسو بهاء الدين (2010)، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف العراقية، مجلة جامعة كركوك العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6)، العدد (2)، ص ص: 149 [↑](#footnote-ref-70)
71. - آل شبيب ,2009 مصدر سابق ,ص89 [↑](#footnote-ref-71)
72. - كاظم , 2018 ,مصدر سابق , ص 232 [↑](#footnote-ref-72)
73. - آل شبيب ,2009 مصدر سابق ,ص108 [↑](#footnote-ref-73)
74. - سعيد ,2013 ,مصدر سابق , ص119 [↑](#footnote-ref-74)
75. - Wasai, Abdul & Ur-Rahman, Shams & Khan, Amir (2017), Performance Efficiency of Islamic Banks in Pakistan: An Application of CAMEL Model, **Journal of Business and Tourism,Volume (3), Number (1), pp:56.** [↑](#footnote-ref-75)
76. - عبد السادة، ميثاق هاتف و ناظم، الهام و سعید، بلال نوري (2008)، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحلیل نسب السيولة والربحية دراسة مقارنة بين مصارف عراقية واردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (6)، العدد (1)، ص125 [↑](#footnote-ref-76)
77. - Muriithi, J. G., & Waweru, K. M. (2017), Liquidity risk and financial performance of commercial banks in Kenya, **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 9, No. 3; 2017. [↑](#footnote-ref-77)
78. - الاعاجيبي , واخرون , 2018,مصدر سابق ,140 [↑](#footnote-ref-78)
79. - النويران، ظاهر(2019)، التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الاردني 2011-2015، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (38)، العدد (121)، ص 101 [↑](#footnote-ref-79)
80. - عبد الله، خالد امين والطراد، اسماعیل ابراهيم (2011)، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.ص 97 [↑](#footnote-ref-80)
81. - -آل منشد، وحيدة جبر والصفار، عدنان عودة صالح (2015)، فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الدنانير، المجلد (1)، العد (7)، ص 19. [↑](#footnote-ref-81)
82. - ابراهيم، اروی توفیق (2018)، دور الادوات الكمية للسياسات النقدية في ادارة السيولة المصرفية بحث تطبيقي في عنه من المصارف الاسلامية العراقية، شهادة دبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف غير منشورة المعهد العالي الدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد ص 41- 42 [↑](#footnote-ref-82)
83. - Howells, Peter, & Bain, Keith (2007), **Financial Markets and Institutions**, Fifth edition, prentice pp 8 [↑](#footnote-ref-83)
84. - ال شبيب , 2015 , ص 92 . [↑](#footnote-ref-84)
85. - ال شبيب , 2015 , ص 106 . [↑](#footnote-ref-85)
86. - المطسري , 2014 , ص 58 . [↑](#footnote-ref-86)
87. - Hazzi, O. A., & Kilani, M. I. A. (2013). The financial performance analysis of Islamic and traditional banks: Evidence from Malaysia. European **Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 57, pp:138.** [↑](#footnote-ref-87)
88. - العامري , 2013 , ص 445. [↑](#footnote-ref-88)
89. - Suresh, Padmalatha and Paul, Justin (2018), **Management of Banking and Financial Services**, Fourth Edition, Pearson India Education Services Pvt. Ltd, India **,p 89** [↑](#footnote-ref-89)
90. - GulZeb, Haseeb Zaman Babar (2011), CAMELS Rating System for Banking Industry inPakistan, **Umea school of business, master thesis, Umea School of business, Sweden**.pp 54 [↑](#footnote-ref-90)
91. - Grier, Waymond A. (2012), **Credit Analysis of Financial Institutions**, 3rd Edition, Euromoney Institutional Investor PLC, London.pp150 [↑](#footnote-ref-91)
92. - العلي , 2013 , ص 160 . [↑](#footnote-ref-92)
93. - العامري , 2018 , ص 65 . [↑](#footnote-ref-93)
94. - Setyawati, I., & Marita, M. (2010). Evaluasi Kinerja Model CAMELS Pada PT Bank Danamon Indonesia, **Kajian Akuntansi, Volume 5, Nomor 1, pp:38**. [↑](#footnote-ref-94)
95. - Williamson, Gareth A.(2008). **Interest Rate Risk Management: A Case Study of GBS Mutual Bank.** Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa, pp14. [↑](#footnote-ref-95)
96. - Boateng, Kwadwo (2019), Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the Camels Rating Model Approach, **International Journal of Business and Management Invention, Volume (8), Issue (2), pp:45.** [↑](#footnote-ref-96)
97. - المخلافي ,2004 , مصدر سابق ص 49. [↑](#footnote-ref-97)
98. - الخليل , جاسر محمد سعيد , " أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين " , رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية - نابلس, 2004 [↑](#footnote-ref-98)
99. - ابو كمال, ميرفت علي, " الادراة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 11", رسالة ماجستير ، كلية التجارة الجامعة الاسلامية -غزة, 2007 . [↑](#footnote-ref-99)
100. - ابو رحمه, سيرين سميح " السيولة المصرفية و اثرها في العائد و المخاطرة " , رسالة ماجستير ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية – غزة , 2009 . [↑](#footnote-ref-100)
101. - ابو كمال, ميرفت علي, " الادراة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل الثاني مصدر سابق [↑](#footnote-ref-101)
102. - زيدان, ایهاب غازي " مدى تطبيق معايير بازل الثاني على قطاع المصارف الخاصة في سوريا " مصدر سابق [↑](#footnote-ref-102)
103. - منال ، منصور , " أدارة المخاطر الائتمانية و ظيفة المصارف المركزية , القطرية و الأقليمية ,مصدر سابق [↑](#footnote-ref-103)
104. - الحشاد , 2004 , ص 6 . [↑](#footnote-ref-104)
105. - شلهوب, علي محمد , "شؤون النقود و اعمال البنوك ", الطبعة الأولى , دار شعاع للنشر و العلوم , سوريا - حلب, 2007 [↑](#footnote-ref-105)